الأمم المتحدة

A/77/PV.97

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **97**

الثلاثاء، 29 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له

البند 99 من جدول الأعمال (*تابع*)

نزع السلاح العام الكامل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار 51/72، المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2017، ستبدأ الجمعية العامة اجتماعها الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له. سأدلي الآن ببيان افتتاحي من المنصة.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كانت هذه كلماتنا في عام 2010، عندما أعلنت الجمعية العامة يوم 29 آب/أغسطس اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية: "ينبغي بذل كل جهد ممكن لإنهاء التجارب النووية" (القرار 35/64، الفقرة 2 من الديباجة).

غير أنه لا يوجد سبب وجيه للاحتفال في الجمعية اليوم. إن انعدام الثقة المتزايد والمنافسة الجيوسياسية والعدد المتزايد من النزاعات المسلحة لم تؤد إلا إلى زيادة المخاطر في عالمنا، لا سيما عندما نأخذ في الحسبان التهديدات المتواترة التي نسمعها عن احتمال شن ضربة نووية في الحرب المستمرة ضد أوكرانيا. لقد دق ذلك ناقوس الخطر لأسباب وجيهة، ولكن ماذا كان رد فعلنا؟ بلغ الإنفاق العسكري العالمي رقما قياسيا قدره 2,2 تريليون دولار في عام 2022. ونرى دلائل كثيرة على أن المخزونات والقدرات النووية آخذة في الازدياد، مما يتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. هل من المعقول تهديد دولة مجاورة بضربة نووية؟ هل أدى ذلك النهج إلى خفض عدد النزاعات؟ هل أصبحنا أكثر أمانا الآن؟ كلاً على الإطلاق.

إننا أقرب من كارثة عالمية أكثر من أي وقت مضى في هذا القرن، ومع ذلك لا نرى الشرك المرعب الذي نصبناه للبشرية حين راهنا على الأسلحة النووية. وعندما تُحوّل وجهة الأموال العامة بهذه الطريقة ويُضرب بكلامنا عرض الحائط، من واجبنا أن نسأل عن مدى جدية تعهداتنا بالتركيز على القضاء على الفقر والحد من التلوث والتصدي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. هل سنحمي أحدث حقوقنا الإنسانية – الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة – أم أن تعهداتنا النبيلة ليست سوى كلمات؟ يتنافى في واقع الأمر استثمارنا في الأسلحة النووية وتحديثها المستمر مع أهدافنا وتطلعاتنا ووعودنا.

نحتاج إلى نهج محوره الإنسان لنزع السلاح، نهج يركِّز على منع المعاناة والتدمير العبثي للبيئة، وينفذ من خلال عملية متسقة ومتعددة الأطراف وشاملة للجميع. ما فتئت دول كثيرة ممثلة هنا تعمل بلا كلل لإنهاء التجارب النووية. وأشيد بكازاخستان لقيادتها تلك الجهود والمبادرة بإعلان اليوم الدولي. ينبغي ألا أن نترك الأخطار تتنامى. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء أساسي من الهيكل الدولي لنزع السلاح. وقد أرست قاعدة قوية مناهضة للتجارب النووية. ولكن عدم دخولها حيز النفاذ بعد 27 عاما من اعتمادها، يشكل ثغرة خطيرة في إطارنا العالمي، ذلك أيضا بمثابة تذكِرة صارخة بأن لدينا أعمالا لم ننجزها. أدعو البلدان المتبقية المدرجة في المرفق 2 إلى التوقيع والتصديق في نهاية المطاف على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن تحذو حذو الدول الـ 34 المدرجة في المرفق 2 التي فعلت ذلك، وأن تنضم إلى الأغلبية العظمى التي تؤيد المعاهدة.

من واجبنا أن نكفل أن يكون الحظر على التجارب النووية ملزما قانونا لجميع الدول. نحتاج إلى سياسات وضمانات سليمة تحمينا من الأخطاء وضعف عملية صنع القرار. ويجب أن نتذكر أن استخدام أي سلاح نووي لأي غرض سيخرج في الحال عن نطاق السيطرة، وأن احتمال نشوب ما يسمى بالحرب النووية المحدودة أمر غير وارد. لكن لا حدود للمسؤولية التي تقع على عاتق من يحاولون جعل عموم الناس يألفون هذا المفهوم دون أن يقولوا لهم الحقيقة عن عواقب المحرقة النووية. ومن أجل سلامة الجميع في جميع أنحاء العالم، يتعين علينا أن نواصل العمل نحو عالم خالٍ من التهديد النووي.

كانت تيروكو ياهاتا في الثامنة من عمرها عندما أُسقطت القنبلة الذرية على هيروشيما. واليوم، تبلغ من العمر 85 عاما، وخلال العروض التي تقدمها عن القوة المروعة للانفجار النووي تسأل جمهور من جميع أنحاء العالم، قائلة: ”من المهم بالنسبة لكم؟ ماذا تريدون أن تحموا؟“ يجب أن نتعلم من التاريخ، خاصة في ذلك الوقت المحفوف بمخاطر جمة، من أجل جميع من عانى من التجارب أو التفجيرات النووية، ومن أجل أحبائنا وأجيال المستقبل. لقد حان الوقت لمنع الدمار النووي العالمي. وحان الوقت لإنهاء خطر انتحارنا الجماعي. هذا ما ينبغي أن يكون إرثنا.

وفقا للمادة 70 من النظام الداخلي للجمعية العامة، أدعو الآن السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى مخاطبة الجمعية العامة باسم الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء، برئاسة رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد تشابا كوروشي، على التئامنا في هذا الاحتفال السنوي المهم. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لحكومة جمهورية كازاخستان على التزامها الثابت بزيادة التوعية بالعواقب الخطيرة للتجارب النووية.

أقف أمام الجمعية في اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية بشعور من الضرورة الملحة لهذه المسألة. إن القاعدة المناهضة لتجارب الأسلحة النووية قوية. ولم تجرؤ سوى دولة واحدة على انتهاكها طوال هذا القرن. لا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية شاهدا مهما على عزمنا الموحد على جعل التجارب النووية شيئا من التاريخ وحماية البشرية وبيئتنا على حد سواء من عواقبها المدمرة. لقد أثبت نظام الرصد الدولي جدواه فعليا. ومع توقيع 186 دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديق 178 دولة عليها، فإنها تشكل ركيزة قوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. أرحب بتصديق جزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا وغينيا الاستوائية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأشكر الأمانة الفنية المؤقتة على التزامها الدائم بتحقيق عالمية المعاهدة. وعلى الرغم من أنها لم تدخل بعد حيز النفاذ، فإنها توفر قاعدة تحرِّم إجراء التجارب

النووية على مستوى العالم. تجدر الإشادة بالوقف الاختياري الأحادي الجانب للتجارب الذي اعتمدته الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، إنه ليس بديلا عن حظر ملزم قانونا ضد جميع التجارب النووية.

لقد قلت من فوري إنني أقف أمام الجمعية بشعور بإلحاح المسألة. وذلك لأنه على الرغم من القوة الحالية للقاعدة العالمية المناهضة لإجراء التجارب، فإن اتجاهات عالمية تتآمر لتقويضها. وكما قال الأمين العام في رسالته اليوم، فإننا نواجه ارتفاعا مقلقا في انعدام الثقة والانقسام على الصعيد العالمي. ويأتي هذا في وقت يشهد فيه العالم تخزين ما يقرب من 000 13 من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بينما تعمل البلدان على تحسين دقة هذه الأسلحة ومداها وقوتها التدميرية، وهذا وضع ينذر بإبادة محققة.

إن المدّ المتصاعد للمخاطر النووية يهدد بفقدان المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على مدى العقود الثلاثة الماضية. ويشمل ذلك المكاسب التي تحققت في مجال ردع إجراء تجارب الأسلحة النووية. لذلك، في غاية الأهمية أن نجتمع للاعتراف بهذا اليوم البالغ الأهمية، مؤكدين موقفنا الثابت ضد إجراء تجارب نووية. ينبغي أن نغتنم هذا اليوم لنذكر أنفسنا بأن يوم 29 آب/أغسطس إشادة بذكرى إغلاق موقع الاختبار النووي في سميبالاتينسك في كازاخستان، حيث لا يزال الإرث الضار للتجارب النووية حاضرا دائما، بعد 32 عاما من انتهاء الحرب الباردة. وحريٌّ بنا أن نغتنم هذا اليوم لتذكر الثالوث النووي، أي أول تفجير نووي على الإطلاق، الذي حدث في عام 1945، إيذانا ببداية حقبة شهدت أكثر من 000 2 تجربة نووية. أجريت هذه التجارب في بعض من أشد النظم الإيكولوجية هشاشة في العالم، وهي موطن بعض أضعف الناس. وخلَّفت تلك الأفعال آثار دائمة ومدمرة على بيئتنا وصحتنا وأمننا على المستوى الجماعي. ينبغي أن نذكر أنفسنا اليوم بشهادات الناجين والضحايا والأدلة الموثقة، وكلها تشهد على ما تنطوي عليه هذه التجارب من معاناة هائلة وعواقب لا سبيل لتداركها.

أريد أن أكون واضحة جدا. إن السبيل الوحيد لمنع عكس مسار المكاسب التي تحققت سعيا إلى إنهاء التجارب النووية إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والقيام بذلك من دون تأخير. يشجعني ذلك التأييد شبه الجماعي لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه الاستعجال، الذي أبدته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الدورة التي عقدت مؤخرا للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026، فضلا عن اعترافها الجماعي بالحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم لضحايا التجارب النووية وإعطاء الأولوية للإصلاح البيئي. وأكرر الآن الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن تفعل ذلك. ينبغي للدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 – التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ – ألا تنتظر من الآخرين أن يتصرفوا، بل أن تقوم بعمل انفرادي نيابة عن الذين عانوا ويعانون من العواقب الوخيمة للتجارب النووية. لقد حان الآن وقت العمل. ويجب أن نتحد بحماس متجدد لتحقيق هدفنا المشترك، أي عالم خالٍ من شبح التجارب النووية ومن الأسلحة النووية. لا يوجد أعذار لمزيد من التأخير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على بيانها.

قبل المضي قدما، وعلى النحو المبين في رسالتي المؤرخة 10 آب/أغسطس 2023، أود التشاور مع الأعضاء بغية دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم للإدلاء ببيانات رئيسية في هذا الاجتماع التذكاري: السيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتمثله السيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك؛ والسيد إلياس مراد تولي، الناشط الشاب في منظمة عكس الاتجاه: أنقذوا أهالينا، أنقذوا كوكبنا “Reverse The Trend: Save Our People, Save Our Planet.”

إذا لا يوجد اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، ودون إرساء سابقة، في دعوة هؤلاء المتكلمين إلي الإدلاء ببيانات خلال هذا الاجتماع التذكاري؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن السيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى الإدلاء ببيان رئيسي.

السيد فلويد (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة الجمعية العامة بشأن المسألة المهمة المتمثلة في حظر التجارب النووية. أشكر أيضا الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على الإدلاء بملاحظاتها الافتتاحية بالنيابة عن الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

قبل 23 يوما فقط، مررت بتجربة متواضعة. كنت في هيروشيما لحضور الحفل السنوي لتذكر ما حدث في 6 آب/أغسطس 1945. انفجرت قنبلة نووية على ارتفاع 600 متر فوق تلك المدينة، مما أسفر بلا شك عن أكبر عملية إبادة شبه آنية ارتكبها بشر بحق بشر. عند زيارة متحف السلام التذكاري في هيروشيما، رأينا المتعلقات التي تم العثور عليها بعد ذلك، أشياء لا يمكننا أن ننساها. كان هناك دراجة صغيرة ثلاثية العجلات لطفل، عُثر عليها متفحمة على بعد كيلومتر واحد من مركز الانفجار. في ذلك الصباح الصيفي الجميل والهادئ، كان صبي صغير، يبلغ من العمر ثلاث سنوات فقط، يركب بسعادة تلك الدراجة، لم يفعل ذلك مرة أخرى قط. لا نستطيع أن نتصور هنا اليوم وقع انفجار القنابل المروع ذلك على الناس في هيروشيما وفي محيطها أو على من كانوا في ناغازاكي بعدها ببضعة أيام فقط. لكن الأسلحة التي تم استحداثها وتجربتها في السنوات التي تلت هيروشيما وناغازاكي كانت قوتها التفجيرية أكبر بكثير. وكلما كبرت التجربة، زاد تأثيرها على صحة الإنسان والبيئة.

في نهاية المطاف، اجتمعت دول العالم وقالت إن الكيل قد طفح. كان من الواضح أن إنهاء التجارب النووية المتفجرة سيشكل عائقا كبيرا أمام تطوير الأسلحة النووية وانتشار الأسلحة. في المقابل، يجعل نزع السلاح النووي أمرا ممكنا. أصبح من المتعذر الرد على ما يساق من حجج ضد وقف تلك التجارب، لكن ذلك لم يعنِ التحرك بسرعة. في عام 1963، تم التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الأسلحة النووية، وهي تحظر إجراء التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء. كان الهدف من ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1968 وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في كل زمان.

ولكن الأمر استغرق ما يقرب من 30 عاما أخرى وجرى المزيد من التفجيرات النووية التجريبية قبل إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996. لماذا استغرق الأمر كل هذا الوقت؟ لقد انطوى الأمر على مسألة مهمة من الناحية العملية في خضم كل هذه المسائل السياسية، ألا وهي كيفية التحقق مما إذا كان يتم الوفاء فعلا بالتعهدات المتعلقة بالامتناع عن تجريب الأسلحة النووية. بعد عام من المؤتمر التاريخي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام 1995، اتُفق أخيرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأصبح لدى الدبلوماسيين حينذاك العلم الذي يمكنهم من التحقق من الالتزام بحظر التجارب، فيا له من تغيير حققته المعاهدة. قبل عام 1996، أُجري أكثر من 000 2 تجربة نووية، بما في ذلك 450 في سيميبالاتينسك في كازاخستان، وكلها تقريبا أكبر بكثير من القنابل التي دمرت هيروشيما وناغازاكي. ومن 24 أيلول/سبتمبر 1996 حتى اليوم، 29 آب/أغسطس 2023، أُجريت أقل من اثنتي عشرة تجربة. وفي القرن الحادي والعشرين، لم يجرب الأسلحة إلا دولة واحدة.

كان مستوى العلم في عام 1996 جيدا بما يكفي بحيث كفل رصد جميع التفجيرات النووية بمجرد أن بنيت الشبكة العالمية من محطات الرصد. لدينا الآن تلك الشبكة ولدينا أيضا تكنولوجيا أفضل بكثير، إذ تتدفق طوال الوقت من أكثر من 300 محطة من جميع أنحاء الكوكب بيانات عن الهزات الأرضية والرصد الصوتي المائي والرصد دون السمعي والعناصر المشعة. وتعلم الدول أن نظام الرصد الدولي الرائع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مع مركز البيانات الدولي سيكشفان عن أي تجربة تُجرى في أي وقت وفي أي مكان. نستطيع أن نرصد بسرعة كبيرة أي شيء غريب أو غير متوقع

وأن نعرف مكان ووقت حدوثه. إن نظام التحقق التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مقوم رئيسي للأمن العالمي لا مثيل له. وهو يحظى بالمصداقية وبالاحترام لأنه فعال. تستطيع كل دولة الوصول إلى جميع البيانات التي تمكنها من رصد التفجيرات النووية وقد تلقت التدريب على تحليل تلك البيانات.

إن تدابير التحقق فعالة. كذلك الشفافية فعالة. وكلما برزت مشكلة انعدام الثقة، من المهم للغاية أن يتوفر لدينا مصدر مستقل للحقائق. ولما كان نظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يعمل بكفاءة وجميع الدول تقريبا تؤيد المعاهدة، فقد وضعنا معيارا عالميا قويا لمناهضة التجارب. وبلغ عدد الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 186 دولة وصادقت عليها 178 دولة، وستصادق عليها دولة أخرى في الأسبوع المقبل. في الأشهر الـ 18 الماضية، صادقت عليها ثماني دول، وكانت سري لانكا آخر من صادق عليها الشهر الماضي فقط. أقيم احتفال رائع عقب تصديق جزر سليمان عليها في وقت سابق من هذا العام. وما فتئ الزخم نحو تحقيق عالميتها في ازدياد. وفي الآونة الأخيرة، تعهدت كل من جنوب السودان والصومال علنا بالتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. ولكن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد. لست أول – ولن أكون آخر – من يقول إننا نمر بأوقات صعبة ومقلقة على المستوى العالمي. لذلك، اشدد اليوم على ضرورة التصرف على نحو عاجل ومسؤول. أحث الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتفضل علنا بتجديد التزامها بوقفها الاختياري للتجارب بوضوح. وأحث الدول التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تتفضل بالقيام ذلك. وأحث الدول المدرجة في المرفق 2 وأي دول أخرى لم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تتفضل بفعل ذلك.

أود أن أختتم كلمتي بعرض فكرة أخرى. في 29 آب/أغسطس 1991، أُغلق أخيرا موقع التجارب النووية في سميبالاتينسك، الذي كان في السابق في الاتحاد السوفياتي وهو الآن في جمهورية كازاخستان. وفي عام 2009، اعتمدت الجمعية العامة القرار 35/64 الذي أعلن يوم 29 آب/أغسطس اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. يصادف هذا العام الذكرى الرابعة عشرة لذلك اليوم. أُجرى أكثر من 1 000 تفجير تجريبي للأسلحة النووية عندما كان عمري 14 عاما. الآن، وبفضل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم يشهد أي طفل عمره 14 عاما هذا العام إلا خمسة تجارب فقط، أجراها كلها بلد واحد. عالمنا مكان أكثر أمنا ونظافة بكثير بدون تجارب الأسلحة النووية، ولكن ريثما نفرض حظرا ملزما قانونا على تلك التجارب، فإن هذا التقدم معرض لخطر الانهيار. وعلينا أن نتصرف على نحو مسؤول وعاجل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب الاتصال التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك.

السيدة أوكيكي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن استهل كلمتي بنقل التحيات الحارة للجميع هنا من السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في عام 2023. ونشيد بحكومة كازاخستان لالتزامها على مر السنين بتعزيز الاحتفال بهذا اليوم الدولي، بعد أن عانت مباشرة من الآثار المدمرة للتجارب النووية على أراضيها في سيميبالاتينسك.

طوال ما يقرب من 70 عاما، ساعدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، وأتاحت في الوقت نفسه العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ولا سيما للبلدان النامية، في مجالات مثل الطاقة والصحة والأغذية والزراعة وغيرها، مما أسهم في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة الـ 17. منذ تولي المدير العام منصبه في كانون الأول/ديسمبر 2019، اتبعت الوكالة نهجا متجددا إزاء الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. وأطلق المدير العام مبادرات رئيسية مثل مبادرة "منظمة شعاع من الأمل"، ومبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، ومشروع تسخير التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث باللدائن،

وبرنامج زمالة ماري سكودوفسكا – كوري، وبرنامج ليز مايتنر. وما فتئت تلك المبادرات تكثف الجهود المبذولة لمواجهة ويلات السرطان والتلوث بالمواد البلاستيكية وتعزز التأهب للجوائح والنهوض بمسألة تمثيل المرأة في المجال النووي لصالح البشرية.

من الضروري أن نكفل استخدام التكنولوجيا النووية على نحو آمن ومأمون. وعلى الرغم من أن الأمن والأمان النوويين مسؤولية وطنية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما برحت المنتدى الدولي الذي تعمل فيه البلدان معا لوضع معايير الأمان وإرشادات السلامة وتبادل أفضل الممارسات. تساعد الوكالة الدول الأعضاء فيها على الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالأمان النووي من خلال وضع معايير الأمان التي يمكن استخدامها كأساس للقواعد التنظيمية الوطنية وتقديم العديد من الخدمات عند الطلب، بما في ذلك بعثات الاستعراض من جانب الخبراء. وفي عام 2022 وحده، نفذَّت الوكالة 62 عملية من عمليات استعراض الأقران والخدمات الاستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع الوكالة بدور رائد كونها منصة عالمية تُعنى بتعزيز الأمن النووي. وتسعى البلدان على نحو متزايد للحصول على مساعدتنا في التقليل إلى أدنى حد من خطر وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين. وبغية تحسين المساعدة التي تقدم إلى الدول الأعضاء في مجال التأهب لمواجهة التحديات الأمنية التي تشكلها الجهات غير التابعة لدول، تعكف الوكالة على بناء مركز تدريبي وإيضاحي جديد في ميدان الأمن النووي، وهو جزء من مجمع مختبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سايبرسدورف، بالقرب من فيينا. سيعزز المركز الجديد قدرة الوكالة على توفير التدريب والتطوير دعما لمبادرات الأمن النووي المستدام وتنفيذها بفعالية.

من المهام الأساسية الأخرى للوكالة التحقق من عدم سعي البلدان للحصول على أسلحة نووية. ويجري مفتشو الوكالة عمليات تحقق في المرافق النووية في جميع أنحاء العالم. ثم يعودون بعينات يجري تحليلها للكشف عن أي أثر محتمل لاحتوائها مواد نووية. وتتحقق الوكالة بشكل مستقل من صحة واكتمال الإعلانات التي تصدرها الدول بشأن موادها وأنشطتها النووية. والضمانات توفر تأكيدات موثوق بها بأن الدول تفي بالتزاماتها الدولية بعدم استحداث أسلحة نووية. وتمكن أيضا من الكشف عن أي سوء استخدام للمواد أو التكنولوجيا النووية في الوقت المناسب بتنبيه العالم إلى أي انتشار نووي محتمل. وإلى جانب الزيادة المستمرة في العقود القليلة الماضية في عدد المنشآت النووية وغيرها من المواقع الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسنت الوكالة قدراتها التحليلية من خلال استخدام مختبرات ضمانات جديدة ومتطورة في سايبرسدورف، وبإدماج في عملها التكنولوجيات الناشئة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وذلك في إطار مبادئ توجيهية أخلاقية محدَّدة جيدا لدعم عمليات التحقق النووي وللوصول بها إلى المستوى الأمثل.

أما وقد أوجزت العمل الحيوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن السلامة والأمن والضمانات النووية، لا يفوتني أن أذكر جهودنا الدؤوبة في أوكرانيا على وجه الخصوص. أوفدت الوكالة 53 بعثة إلى أوكرانيا، تضم ما مجموعه 116 موظفا من موظفيها، للمساعدة في استقرار الوضع وإجراء تقييم وثيق لحالة الأمان والأمن النوويين والاحتياجات ذات الصلة. وقاد المدير العام غروسي ثماني بعثات منها، بما في ذلك بعثة الدعم والمساعدة التي أوفدتها الوكالة إلى زابوريجيا في أيلول/سبتمبر 2022، عندما ثبت استمرار وجود موظفي الوكالة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وبناء على طلب المسؤولين الأوكرانيين، أرست الوكالة في كانون الثاني/يناير وجودا مستمرا لموظفيها في جميع المواقع النووية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، رتبنا عدة عمليات لتسليم معدات لأنشطة الأمان والأمن النوويين، واستمرت أيضا أنشطة الضمانات في أوكرانيا. كما تقدم الوكالة معلومات عن الحالة في أوكرانيا من خلال التقارير والمعلومات الدورية المستكملة.

وفيما يتعلق بالمسألة المهمة التي جمعتنا هنا اليوم، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل مساعدة الدول في توصيف النشاط الإشعاعي المتبقي في المناطق المتأثرة بتجارب الأسلحة النووية لتقييم ما إذا كان الاستخدام الآمن لهذه الأراضي ممكنا، أو إذا كانت هناك حاجة إلى إجراءات علاجية. وتنفذ الوكالة حاليا مشروعا يركز على تعزيز القدرات الوطنية على تقييم الجدوى

بإخراج أجزاء من موقع تجارب سيميبالاتينسك لاستخدامها في النشاط الاقتصادي العادي. وسيستمر هذا العمل في السنوات المقبلة، كتذكير قوي بالآثار الخطيرة الطويلة الأجل الناجمة عن التجارب النووية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام الوكالة الشديد بالإسهام في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ومن التجارب النووية. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال ممارسة عمليات التحقق النووي الموثوق به وتعزيز الأمن النووي الفعال، تسهم إسهاما ملموسا في تحقيق تلك الغاية بالشراكة مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد تاولي.

السيد تاولي (*تكلم بالإنكليزية*): اسمي إلياس مراد تاولي وأنا جزائري أمريكي أبلغ من العمر 17 عاما، وأمثل منظمة عكس الاتجاه: أنقذوا أهالينا، أنقذوا كوكبنا "Reverse The Trend: Save Our People, Save Our Planet"، وهي مبادرة شبابية تابعة لمؤسسة السلام في العصر النووي. مؤسسة السلام في العصر النووي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعترف بها الأمم المتحدة كمنظمة سفيرةً للسلام. تعمل المؤسسة منذ عام 1982 على إيجاد عالم عادل وسلمي خالٍ من الأسلحة النووية. يشرفني أن أقف أمام الجمعية لتناول مسألة بالغة الأهمية. يمكن أن يسهم الدور الحيوي لأصوات الشباب في المحافل المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك مشاركة الشباب مثلي في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة في توجيه البشرية بعيدا عن حافة مواجهة نووية فاصلة، كما حذرت أصوات مؤثرة في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

بصفتي شابا جزائريا أمريكيا، فإنني على قناعة تامة بأنه يجب على المجتمع الدولي الاعتراف بإرث التجارب النووية في جميع أنحاء العالم وتمكين سير مجرى العدالة فيما يتعلق بضحايا هذه الأسلحة اللاإنسانية. لقد أُجري أكثر من 315 اختبارا في المحيط الهادئ، وتحديدا في أستراليا وبولينيزيا الفرنسية وجزر مارشال وكيريباس، وهي تفوق في قوتها ما يعادل قنبلة هيروشيما 000 10 مرة. وفي كازاخستان وحدها، أجريت أكثر من 450 تجربة نووية. وتحملت الجزائر أيضا وطأة إجراء 17 تجربة نووية، كما عانت مناطق وأماكن أخرى. وحتى يومنا هذا، لا تزال عواقب التجارب النووية تلقي بظلالها على جميع تلك المجتمعات، حيث تجهض أمهات ويولد أطفال بعيوب خَلقية، وتتواصل الآثار الضارة التي تطال الصحة العقلية والنفسية للجميع. ومثلما خلفت التجارب النووية جراحا غائرة على الأرض التي أجريت عليها، فقد تركت أيضا بصماتها على تلك المجتمعات، وهي تذكير بماضٍ مؤلمٍ لا يمكن نسيانه أبدا. إن العنف النووي بإرثه وحاضره مجال لم يوضع حد لنهايته بعد. يتطلب الأمر الاعتراف والتسوية، وقد طال انتظار جبر مرتكبي الجرائم النووية بتقديم التعويض عن تلك الأضرار.

لا غنى عن تبادل تجاربنا لتوعية الجيل المقبل بالتداعيات الإنسانية والبيئية الخطيرة للأسلحة النووية. في مؤسستنا "عكس الاتجاه"، بدأتُ مشروع "العنكبوت الأزرق"، وهو مسعى سينمائي يستخدم مقابلات مؤثرة مع المتضررين من الشباب وممثلي المنظمات غير الحكومية والخبراء لتناول تفاصيل التأثير الدائم لبرنامج الحكومة الفرنسية للتجارب النووية عام 1960 في الجزائر. وهدفنا أن نعرض فيلمنا القصير والمؤثر في المدارس الثانوية لتسليط الضوء على الأحداث التاريخية وتداعياتها الحالية. نسعى إلى تعزيز التوصّل إلى فهم أعمق للدمار الذي تسببه الأسلحة النووية.

إن المسار المفضي إلى العدالة النووية يتطلب تمكين الشباب والتوعية بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وهو أملنا الأسمى لإيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وإذ نمضي قدما، يتجدد التزامنا بإصرارنا على إسماع أصوات المتضررين من الأسلحة النووية. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية، بتركيزها على العمل الإنساني كما يرد في المادتين 6 و 7 من المعاهدة، تمثل منارة أمل في تحرير البشرية من شبح الأسلحة النووية الذي يطاردها. ندعو جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك. باتحادنا معا، سنكون جاهزين للمضي بخطوات واسعة في سعينا الثابت نحو السلام ورفاه

المجتمعات المنكوبة في جميع أنحاء العالم. نستطيع معا أن نؤسس مستقبلا خاليا من الشبح الداهم الذي أطلقته علينا الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية. تعرب مجموعة الدول الأفريقية عن تقديرها لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع وعلى دعمكم لنزع السلاح النووي. وتعرب المجموعة الأفريقية أيضا عن تقديرها للرسالة القيمة التي أدلت بها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح باسم الأمين العام، والبيان الذي أدلى به الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن اجتماعنا هنا اليوم دليل على رغبتنا وعزمنا على وضع حد للتجارب النووية باعتبار ذلك تدبيرا أساسيا نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد المجموعة الأفريقية أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ترمي إلى فرض حظر شامل على التجارب النووية مع كل ما ينطوي عليه ذلك من تبعات، ووقف كامل لجميع عمليات الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية.

ما انفكت الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك السياق، تؤكد المجموعة الأفريقية الحاجة الملحة لتخليص عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، من الأسلحة النووية، لأن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلام والأمن العالميين، وكذلك لبقاء الجنس البشري في المستقبل. وتؤيد المجموعة الأفريقية مبدأ النزع الكامل للسلاح النووي باعتباره أهم شرط أساسي لصون السلام والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، نذكّر بالحدث المهم المتمثل في بدء نفاذ المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية، التي تحظر، في جملة أمور، تجارب الأسلحة النووية حظرا شاملا. وتؤكد المجموعة الأفريقية تأييدها الكامل لاعتماد إعلان الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي أكد من جديد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا أيضا دعمها للجهود الرامية إلى إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وكذلك لخطة عمل فيينا التي اعتمدت في اجتماعها الأول للدول الأطراف في المعاهدة الذي عقد في فيينا في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه، 2022، لتيسير التنفيذ الفعال والحسن التوقيت لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وأهدافها وغاياتها. تتطلع المجموعة إلى عقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في نيويورك في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، تحث المجموعة الأفريقية جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشمولة بما يسمى بالمظلة النووية، على اغتنام الفرصة والتوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها بسرعة، وكذلك السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وتعرب المجموعة الأفريقية مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء بطء وتيرة تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب القضاء التام على ترساناتها النووية، وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك تصر المجموعة الأفريقية على تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع التدابير والتعهدات المتفق عليها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الالتزامات بتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتأسف المجموعة الأفريقية لعدم توصل آخر دورتين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية نهائية، على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود كثيرة. ندعو أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتمكين مؤتمر استعراض المعاهدة من التوصل إلى توصيات محددة نحو تحقيق نزع السلاح النووي وعالمية المعاهدة.

تشدد المجموعة الأفريقية على أهمية إسهامات المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم لتحقيق الأهداف العامة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ومن ثم تعزيز السلام والأمن

على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي هذا السياق، تكرر المجموعة الأفريقية مجددا التزامها بمعاهدة بليندابا، التي تعيد التأكيد على مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية ودرعا واقيا للإقليم الأفريقي، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر إجراء تجارب هذه الأسلحة في القارة الأفريقية بأكملها.

وبالمثل، تود المجموعة الأفريقية أن تشير إلى عقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملا بالمقرر 546/73. وتهيب المجموعة الأفريقية بجميع الدول المدعوة إلى حضور المؤتمر مواصلة العمل البناء وبحسن نية من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا تستوفي جوانب تنفيذ قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، الذي كان جزءا أساسيا لا يتجزأ من مجموعة المقررات والأسس التي تم التوصل على أساسها إلى توافق في الآراء بشأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. كذلك نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء عدم تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010 فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد استمرار صلاحية تلك التعهدات والالتزامات إلى أن يتم تنفيذها بالكامل.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية مراعاة الجوانب الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية، وتعرب على وجه الخصوص عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها إما عن طريق الخطأ أو عن عمد. وتحض المجموعة الأفريقية جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان، والبيئة، والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، واتخاذ التدابير اللازمة التي تهدف إلى تفكيك هذه الأسلحة ونبذها.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعيد التأكيد على أهمية تحقيق الانضمام على الصعيد العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وترى أن المعاهدة تبعث الأمل في إمكانية وقف مواصلة تطوير الأسلحة النووية وانتشارها، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يجدد دعمه لتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المدرجة في المرفق 2 من المعاهدة والتي لم توقع أو تصادق عليها بعد، على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير وبدون شروط. تتطلع المجموعة الأفريقية إلى عقد المؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

في الختام، تدعو المجموعة الأفريقية مرة أخرى جميع الدول إلى العمل بلا كلل من أجل تيسير التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة لتحقيق غايات وأهداف عالم خال من الأسلحة النووية، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مملكة هولندا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيدة برانت (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

ما برحت مسألة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي من بين الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة في عام 1945. ومن العناصر الهامة التي تكمن في صميم تلك الأهداف حظر جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية، وهذا أيخدم هدفي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومع ذلك، أجريت أكثر من 000 2 تجربة نووية منذ عام 1945.

في 2 كانون الأول/ديسمبر 2009، أعلنت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين يوم 29 آب/أغسطس اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية باتخاذها بالإجماع القرار 35/64، الذي يدعو إلى

زيادة التوعية والتثقيف بشأن أثار تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى وضرورة القضاء عليها، بوصفها إحدى الوسائل الكفيلة بتحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وعلى غرار المتكلمين الآخرين، أود أن أذّكر الجمعية بأن يوم 29 آب/أغسطس اختير لإحياء ذكرى إغلاق موقع الاختبار النووي في سميبالاتينسك في كازاخستان في ذلك التاريخ من عام 1991. وكان إغلاق ذلك الموقع، الذي أجريت فيه أكثر من 450 تجربة نووية، إيذانا بانتهاء حقبة إجراء التجارب النووية بدون قيود. وبعد ذلك بوقت قصير، شرعت البلدان في التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فتح باب التوقيع عليها بعد خمس سنوات، في عام 1996.

أما وقد وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 186 دولة وصادقت عليها 174 دولة حتى الآن، فقد أوشكت المعاهدة على اكتساب طابع العالمية. نرحب بأحدث أربعة تصديقات عليها من جانب: سري لانكا وجزر سليمان هذا العام، وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية في أواخر العام الماضي. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الدكتور روبرت فلويد، من أجل الحصول على مزيد من التصديقات. ونؤكد الأهمية البالغة والضرورة الملحة لتحقيق بدء نفاذ المعاهدة، وبعد مرور 27 سنة على فتح باب التوقيع على المعاهدة، نؤكد عزمنا الراسخ، على جعل ذلك حقيقة ملموسة. تستطيع الدول أن توجه رسالة قوية فيما يخص بدء نفاذ المعاهدة من خلال تأييد القرار السنوي للجمعية العامة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في اللجنة الأولى هذا العام، وخلال انعقاد المؤتمر المقبل المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعروف بمؤتمر المادة 14، الذي سيعقد في 22 أيلول/سبتمبر على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. نرحب أيضا بالحظر الساري على التجارب النووية في جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

تدين مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بشدة وعلى نحو قاطع هجوم روسيا على أوكرانيا من دون سابق استفزاز، مما يشكل انتهاكا سافرا للمفاهيم الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك الفقرة 4 من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، ومفهوم حرمة الحدود وحق الدول ذات السيادة في اختيار التوجهات الخاصة بها. إن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا وتهديداتها باستخدام الأسلحة النووية والتجارب النووية تقوض بشكل خطير هيكل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وتؤثر سلبا عليه. نحث جميع الدول على أن تمتنع عن إجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى ومواصلة وقفها الاختياري في هذا الصدد ،والتأكيد على التزامها به، والامتناع عن أية أعمال من شأنها أن تحبط هدف المعاهدة ومقصدها.

تدين المجموعة بأشد العبارات التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام 2006، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء الأنباء التي تتحدث عن استعدادات لإجراء تجربة نووية سابعة من هذا القبيل. الواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجارب نووية في هذا القرن. نحثها على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات المجلس، بما في ذلك التخلي عن أسلحتها النووية وبرنامجها للقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، والامتناع عن إجراء أي تجارب نووية أخرى. ونؤكد من جديد تأييدنا لنزع السلاح النووي بالكامل في شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، ونشجع جميع الأطراف على المشاركة واستئناف الحوار.

في الختام، فيما ننتظر وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية نهائيا وعلى نحو لا رجعة فيه، فإننا مصممون على مواصلة الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية كوسيلة لاستنفار الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والأفراد للتمسك بالقضية المشتركة المتمثلة في إيجاد عالم خالٍ من التجارب النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستتكلم باسم البلد المضيف.

السيدة جنكينز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أستهل كلمتي بشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

طوال الستين عاما الماضية، ظل العالم خاليا من تجارب التفجيرات النووية التي تجرى في الجو أو في الفضاء الخارجي أو تحت الماء. ولكن على الرغم من التأثير الكبير لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام 1963 والقاعدة التي عززتها، فإن الهدف المتمثل في فرض جميع الدول الأطراف حظر عالمي ملزم قانونا على جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات لا يزال بعيد المنال. والخطوة البالغة الأهمية التي يتعين اتخاذها لبلوغ ذلك الهدف هي بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكما يعلم كثير من الحاضرين هنا اليوم، ما فتئ الرئيس بايدن نصيرا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومدافعا عنها منذ أمد بعيد، والولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدعم المعاهدة والجهود المبذولة من أجل بدء نفاذها. وبينما ننوه بجهودنا، ندعو أيضا جميع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة، إلى التصديق على المعاهدة وألا تنتظر حتى تفعل دول أخرى ذلك.

لم تجر الولايات المتحدة تجارب التفجيرات النووية لأكثر من 30 عاما، وليس لدينا أي خطط للقيام بذلك. وكنا أول من وقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عندما فتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر 1996. ومنذ ذلك الحين، ما برحت الولايات المتحدة تتقيد بوقفها الاختياري فيما يتعلق بتجارب التفجيرات النووية الصفرية، وتدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري من هذا القبيل أو الإبقاء عليه. وعلى الرغم من أن الوقف الاختياري يساعد في الحفاظ على القاعدة الدولية لمناهضة تجارب التفجيرات النووية، ندرك أيضا أنه ليس بديلا عن حظر ملزم قانونا يوفره إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا الحظر يصب في مصلحة جميع الدول.

وكما رأينا خلال المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام الماضي، يظل فرض حظر ملزم قانونا على تجارب التفجيرات النووية يشكل أولوية دولية. وقد اعترفت الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مرة أخرى بأن فرض حظر على جميع تلك التجارب في جميع تلك البيئات خطوة مهمة وضرورية على الطريق المؤدي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء الخطاب النووي المثير للانزعاج الصادر عن الاتحاد الروسي خلال فترة العام ونصف العام الماضية، ولا سيما بيان الرئيس بوتين في شباط/فبراير عن استعداد روسيا لاستئناف تجارب التفجيرات النووية. إن هذا البيان يتعارض مع التزام روسيا نفسها بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ورغم التقدم الكبير الذي أُحرز نحو إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لاستكمال العناصر المتبقية من نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، الذي سيصبح رادعا حيويا للقيام بتجارب التفجيرات النووية السرية. ومن أهم العمل المطلوب إنجازه توفير الموارد الكافية لاستدامة نظام الرصد الدولي على المدى البعيد. فبعد أكثر من ربع قرن من العمليات المؤقتة، يتطلب نظام الرصد الدولي إعادة هيكلة لرأسماله لكفالة أن يظل رادعا حيويا أمام للقيام بتجارب التفجيرات النووية. ولذلك الغرض، انضمت الولايات المتحدة إلى قادة مجموعة الدول السبع الأخرى في أحدث بيان لهم ولم تلتزم فقط بدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فحسب، بل أيضا بتوفير التمويل الكافي للعناصر المهمة لنظام التحقق الخاص بالمعاهدة.

على الرغم من البيئة الأمنية الدولية الصعبة التي نجد أنفسنا فيها اليوم، يجب على جميع الدول أن تجدد التزامها بالهدف المتمثل في فرض حظر عالمي ملزم قانونا على تجارب التفجيرات النووية بوصفه إنجازا مهما على الطريق المفضي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تلقيت طلبات من عدد من الوفود الأخرى للكلام في هذا الاجتماع التذكاري.

أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا، الذي سيتكلم باسم مجموعة أصدقاء معاهدة حظر التجارب النووية.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة أصدقاء معاهدة حظر التجارب النووية، وهي أستراليا وألمانيا وفنلندا وكندا ومملكة هولندا واليابان.

نشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

في وقت تبدو فيه أنباء تدهور الحالة الأمنية الدولية واقعا يوميا معتادا، قد يكون من الصعب تحديد أينما يمكن إحداث تغيير إيجابي نحو السلام والأمن. ولكن إنهاء تجارب الأسلحة النووية هي إحدى الخطوات الكبيرة التي يتسنى للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل إيجابي نحو اتخاذها. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي فعليا من بين أكثر الصكوك المعيارية قبولا على نطاق واسع وأكثرها فعالية في احتواء التهديدات النووية والحد منها. بيد أنه لا يمكننا أن نأخذ قاعدة مناهضة التجارب النووية بوصفها أمرا مفروغا منه إلى أن تصبح المعاهدة ملزمة قانونا. ومما سيعود بالنفع على جميع الدول ويجب تحقيقه من دون تأخير هو دخول المعاهدة حيز النفاذ بوصفها حظرا عالميا على أي تفجيرات نووية يمكن التحقق منه. سيعزز ذلك أيضا بدرجة كبيرة التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنهوض بالنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

بتوقيع 186 دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديق 178 دولة عليها، فقد أوشكت المعاهدة على اكتساب طابع العالمية. نرحب بأحدث أربعة تصديقات من جانب سري لانكا وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد روبرت فلويد، من أجل الحصول على مزيد من التصديقات. ونحث جميع الدول التي لم توقّع أو تصدِّق بعد على المعاهدة أن تقوم بذلك بدون مزيد من التأخير، لا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة.

تؤدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دورا أساسيا في وضع وتعزيز القاعدة العالمية لمناهضة التجارب النووية، وهي قاعدة لم تتحداها في القرن الحادي والعشرين إلا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نُذكِّر بإدانتنا للتجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام 2006، ونحثها بقوة على الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى القيام بعمل ملموس من أجل التفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لبرامجها المتعلقة بالأسلحة النووية. ونكرر التأكيد على أن أي تجربة نووية جديدة تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستكون تصرفا غير مسؤول وغير مقبول وتنتهك قرارات مجلس الأمن.

وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، نهيب بكل دولة أن تعلن وقفا وطنيا للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية والتفجيرات النووية الأخرى أو أن تُواصل وقفها الراهن، كما نهيب بها أن تمتنع عن أي تصرف من شأنه أن يقوض هدف المعاهدة والغرض منها. ونرحب بالخطوات التي تتخذ حاليا من أجل استكمال نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، وهو يتألف من نظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، وقدرات التفتيش في مواقع المنشآت.

يشكل نظام الرصد الدولي جوهر نظام التحقق ويسهم بالفعل في الاستقرار الإقليمي بتوفير وسائل موثوقة لضمان الامتثال لالتزامات المعاهدة، بما في ذلك من خلال أكثر من 300 مرفق للتحقق في جميع أنحاء العالم، مما يمثل قرابة 90 في المائة من الشبكة المتوخاة في المعاهدة. وقد تمكن النظام من الكشف عن كل تجربة تفجير نووي أجريت في القرن الحادي والعشرين. وللنظام تطبيقات علمية ومدنية متنوعة أيضا، منها رصد التغير البيئي والكشف عن النشاط البركاني والزلازل وأمواج تسونامي. ونؤكد مجددا أن وفاء فرادى الدول بالتزاماتها المالية ما فتئ مسألة بالغة الأهمية لكفالة استمرار تشغيل جميع عناصر نظام التحقق واستدامتها في الأجل البعيد، بما في ذلك البرنامج الحالي لبناء قدرات السلطات الوطنية وتدريبها.

في الختام، لا شك أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تسهم إسهاما كبيرا في مشهد الأمن الدولي وعدم الانتشار ونزع السلاح. وبعد مرور أكثر من 25 عاما على فتح باب التوقيع على المعاهدة، لا مجال للتشكيك في قيمتها. لكن ذلك لا يمكن أخذه بوصفه أمرا مسلما به. نهيب بجميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك. ونشجع الدول الموقعة على دعم الجهود المتواصلة لتعزيز المعاهدة ونظام التحقق الخاص بها وتحقيق دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول العربية.

السيد البخاري (السودان): يسعدني أن ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية، والذي يمثل حدثا هاما يؤكد رغبة واستمرار التزام المجتمع الدولي بإنهاء التجارب النووية، لكل ما سببته من ترويع للإنسانية وأضرار جسيمة بالبيئة والصحة العامة، وكذلك ما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين لا سيما في أوقات التوترات الجيوسياسية والتصعيد السياسي.

وأود أن أعرب عن تقدير المجموعة للبيانات التي ألقاها كل من السيد رئيس الجمعية العامة والسيدة ناكاميتسو، نيابة عن السيد الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبقية المتكلمين، والتي تشترك جميعها في تأكيد الضرورة الملحة للتخلص من كافة التهديدات التي تمثلها الأسلحة النووية التي تعد بلا شك أكثر أنواع الأسلحة تعارضا مع المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني وأكثر تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء التهديد الخطير الذي تواجهه الإنسانية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية، التي يجب التخلص منها بشكل شامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبما يمثل الضمانة الرئيسية والأكثر فعالية ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها.

وتعرب المجموعة عن أسفها لفشل مؤتمرين متعاقبين لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى اعتماد وثيقة ختامية، وتدعو إلى العمل على دعم المعاهدة ومنظومة عدم الانتشار على المستوى الدولي، والعمل بشكل جاد على التوصل لمخرجات مهمة ومؤثرة عن الدورة الحادية عشرة المقبلة لاستعراض المعاهدة، والبناء على النقاشات المهمة التي شهدتها الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة في الفترة من 31 تموز/يوليه إلى 11 آب/أغسطس في فيينا.

وتشدد المجموعة العربية على ضرورة مجابهة المخاطر الناتجة عن استمرار امتلاك الدول النووية للأسلحة النووية، بل سعيها إلى تطويرها بشكل نوعي وطبقا لعقائدها العسكرية الجديدة، وما يرتبط بذلك من إجراء التجارب النووية، حيث تمثل المخاطر الناتجة عن تلك التجارب تهديدا وجوديا ينبغي للمجتمع الدولي التعامل معه بشكل جاد ومستمر وصولا إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، لا سيما وأن التخلص التام من الأسلحة النووية لا يعد فقط هدفا واقعيا وقابلا للتنفيذ، وإنما شرطا ضروريا للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين بشكل مستدام والنهوض بالتنمية المستدامة حول العالم.

ترى المجموعة العربية أن استمرار وجود الأسلحة النووية وعدم تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعهدات الملزمة ذات الصلة التي تم اعتمادها في عدة دورات لمؤتمرات استعراض المعاهدة، بما في ذلك ما يتعلق بعدم إدراك عالمية المعاهدة، يمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين. كما ترفض المجموعة بشكل قاطع الذرائع التي يُدفع بها بأن امتلاك الأسلحة النووية ضروري للأمن الدولي أو أن الظروف الدولية غير مؤاتية للمضي قدما في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي أو أن بعض الالتزامات السابقة لم تعد لها أهمية أو أنها أصبحت غير ملائمة للبيئة الدولية الحالية أو وضع شروط على تنفيذ الالتزامات السابقة المتعلقة بنزع الأسلحة النووية.

تطالب المجموعة العربية مجددا الدول النووية الاضطلاع بمسؤولياتها في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها والتخلص التام والكامل من ترساناتها النووية وفقا لبرنامج زمني محدد، وهو أقل

ما ينبغي أن تقوم به تلك الدول تعويضا للمجتمع الدولي عن الترويع والأضرار الجسيمة والطويلة الأجل التي أحدثتها آلاف التجارب النووية التي قامت بها في السابق.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه المجموعة العربية مجددا أهمية دعم الجهود الدولية المبذولة لتعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات المتعددة الأطراف الخاصة بنزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تدعو الدول كافة إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الدول المدرجة في المرفق 2، مع التأكيد على المسؤولية الخاصة للدول النووية وفقا للخطوة العاشرة من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010 في هذا الصدد، وكذلك البلدان التي لديها برامج وأنشطة نووية غير معلنة، وكذلك الدول والأطراف التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تدعو المجموعة العربية إلى ضرورة مواصلة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من أجل تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ التي مضى على توقيعها أكثر من 25 عاما.

بالرغم مما تتسم به منطقة الشرق الأوسط من توتر وانعدام للاستقرار، فقد أثبتت الدول العربية حسن نواياها وتحليها بالمسؤولية بالانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وامتثلت بشكل كامل لالتزاماتها في إطارها، كما شاركت بفاعلية في المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وتستمر في دعم أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يستوفي الأهداف المنصوص عليها في ولاية اللجنة.

وتشُدد المجموعة العربية على ضرورة تكثيف الجهود لمعالجة الخلل الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ووقف جميع الأنشطة النووية غير المعلنة، والحيلولة دون نشأة سباق تسلح بها وذلك عبر تنفيذ التعهدات المتفق عليها في إطار الآليات الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار والالتزام باتفاقية الضمانات الشاملة. وتطالب المجموعة العربية إسرائيل – الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – بالانضمام إلى المعاهدة دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وبإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعرب المجموعة العربية عن القلق البالغ إزاء حيازة إسرائيل لقدرات النووية تشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى. كما تشدد المجموعة العربية على ضرورة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وفقا للقرار ذي الصلة الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، عام 1995، وخطة العمل لعام 2010، وقراري مجلس الأمن 487 (1981) و 678 (1990)، والقرارات اللاحقة ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لارسن (أستراليا).

وفي ذات الإطار، تؤكد المجموعة العربية على أهمية المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة بموجب مقرر الجمعية العامة الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وترحب بنجاح دوراته الثلاث الأولى برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 برئاسة دولة الكويت الشقيقة، والثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 برئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة، وما شهدته جميعا من نقاشات مهمة وبناءة وثرية، وما تمخض عنها من مخرجات وتقارير قيمة سيستمر البناء عليها.

وتحث المجموعة العربية كافة الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر على المشاركة بحسن نية بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن تسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، معربة عن تطلعها لإنجاح الدورة الرابعة المزمع عقدها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل والخروج بنتائج ترتقي إلى الطموح العالمي

بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين، التي ستتكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة أندروز (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم في اجتماع اليوم الرفيع المستوى باسم الدول الأعضاء الـ 33 في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيدة فيفيان أوكيكي، ممثلة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والسيد إلياس مراد تولي، الناشط الشاب في منظمة عكس الاتجاه: أنقذوا أهالينا، أنقذوا كوكبنا "Reverse The Trend: Save Our People, Save Our Planet"، على إحاطاتهم الشاملة.

تشير جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى القرار 35/64 الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2009، والقرار 51/72 الذي اتخذته في كانون الأول/ديسمبر 2017، اللذين أعلنا يوم 29 آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية، بهدف التوعية والتثقيف بشأن آثار تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وأي تفجيرات نووية أخرى، وضرورة وقفها كوسيلة من وسائل إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأييدها القوي للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والتزامها بالتمسك بالقاعدة العالمية المناهضة للتجارب النووية. إن التفجيرات النووية بجميع أنواعها والتجارب النووية غير التفجيرية الأخرى التي تهدف إلى استحداث وتعزيز قدرات أسلحة تهدد حياة البشر تنطوي على عواقب بيئية وخيمة طويلة الأجل، وهي تزيد من حدة التوترات الجغرافية السياسية، مما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

لذلك، نناشد الدول الامتناع عن إجراء التجارب النووية ونصر على امتناع الدول عن إجراء التجارب النووية والتفجيرات النووية الأخرى أو أي تجارب غير تفجيرية أخرى ذات الصلة في أي مكان في العالم، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة وتلك التي تجرى عن طريق المحاكاة، من أجل استحداث وتحسين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، تتعارض هذه الأعمال مع هدف نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين والغرض منه، ومع الالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك نصها، وفي الوقت نفسه تقوض أثرها بوصفها تدبيرا لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

تعرب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن امتنانها للدول الـ 186 التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والدول الـ 178 التي صادقت عليها، وترحب في هذا الصدد بكون منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أكملت فيها جميع الدول التوقيع والتصديق على الصك. إن ذلك يعزز التزام المنطقة بنزع السلاح النووي والنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وترحب الجماعة أيضا بعقد المؤتمر الثالث عشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية تيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ، الذي سيعقد في نيويورك في 22 أيلول/سبتمبر وتشارك بنما في رئاسته، وهي عضو في مجموعتنا الإقليمية، وتؤيد الجماعة عقد المؤتمر. وتؤكد الجماعة مجددا أهمية دخول المعاهدة حيز النفاذ والطابع الملح لذلك الأمر، وتحث الدول التي لم توقع على المعاهدة أو تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك من دون تأخير.

ستحافظ جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي احترامها لمبدأ سيادة جميع الدول، ونؤكد مجددا أنه ينبغي ألا تقوض سياسات عدم الانتشار التي نتوخاها حق الدول في الأخذ بالعلوم والتكنولوجيا النووية من أجل الاستخدامات المأمونة والآمنة والسلمية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعرب الجماعة عن تقديرها لخطة العمل المشتركة للتعاون بشأن الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية المستدامة للفترة من 2022 إلى 2023 بين الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونتعهّد بالعمل على تعزيز القدرات الحالية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بغية توفير استجابات ملموسة لمواجهة التحديات التي تنشأ عن استخدم تلك التطبيقات في مجالات منها الصحة والزراعة وسلامة الأغذية والبيئة والطاقة.

يجب ألا تستخدم أي دولة الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف، إذ يشكل استخدامها أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا سافرا للقانون الدولي. وينبغي للدول أن تحترم بالكامل الالتزامات والأحكام الواردة في مختلف الصكوك التي تشكل منظومة عدم الانتشار وأن تمتثل لها تماما، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولا تزال عنصرا حيويا في السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل، وقد حظيت بتأييد ساحق من المجتمع الدولي. إن الأسلحة النووية قادرة على هلاك البشرية والتسبب في تراجعنا لعقود في تحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة. ولذلك اتخذت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خطوات إيجابية لمواجهة ذلك التهديد الوجودي. ويتجلى ذلك في كوننا طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 1967، التي جعلت من منطقتنا أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان.

علاوة على ذلك، أعلنا منطقتنا الإقليمية منطقة سلام بموجب إعلان أصدرناه في هافانا في عام 2014 يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي وقواعده. كذلك تؤكد الجماعة من جديد صحة سريان الإعلانات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اعتمدتها الجماعة في بوينس آيرس في 20 آب/أغسطس 2013؛ وفي هافانا في 29 كانون الثاني/يناير 2014؛ وفي بيلين، كوستاريكا في 29 كانون الثاني/يناير 2015؛ وفي كويتو في 27 كانون الثاني/يناير 2016؛ وفي بونتا كانا في 25 كانون الثاني/يناير 2017، في جمهورية الدومينيكان. وتحيط جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي علما بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في حزيران/يونيه 2022 في فيينا، وتتمنى للمكسيك كل النجاح في رئاستها للاجتماع الثاني للدول الأطراف، الذي سيعقد في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر في مدينة نيويورك.

ينبغي أن يظل التنفيذ الكامل للحظر المفروض على التجارب أولوية قصوى في جدول أعمال المجتمع الدولي، فبدونه لن نحقق رؤيتنا المشتركة لعالم أكثر أمنا وخالٍ من الأسلحة النووية. وتؤكد الجماعة من جديد أن منطقتنا الإقليمية منطقة خالية من الأسلحة النووية وتكرر تأكيد التزامها، الوارد في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام، بمواصلة العمل مدفوعة بهدف نزع السلاح النووي باعتباره هدفا ذا أولوية وبالإسهام في التنمية العامة ونزع السلاح الكامل والنهوض بتعزيز الثقة فيما بين الدول.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى الركائز الرئيسية للمنظومة الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار التي تسهم في تحقيق السلام والأمن العالميين. ويشدد قرار مجلس الأمن 2310 (2016) وقرارات الجمعية العامة السنوية المتعلقة بالمعاهدة على الشرعية الراسخة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأهميتها الحيوية بالنسبة لأمننا الجماعي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي حشد الدعم للمعاهدة ولمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

في جميع المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة. إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ما برح أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي وسيظل كذلك. وهذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيح فرصة أخرى للدعوة على جناح السرعة إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ فورا، وإضفاء الطابع العالمي عليها.

لقد صادقت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المعاهدة، وتدعو باستمرار الدول الثماني المتبقية في المرفق 2- الصين، مصر، إيران، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا يزال يتعين تصديقها على المعاهدة، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والهند وباكستان، التي لا يزال يتعين توقيعها وتصديقها عليها – إلى أن تفعل ذلك بدون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى الالتزام بوقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، والامتناع عن القيام بأي عمل يتعارض مع هدف المعاهدة والغرض منها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بالتصديقات الثمانية الإضافية على المعاهدة مؤخرا من جانب توفالو وغامبيا ودومينيكا وتيمور – ليشتي وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان وسري لانكا، مما يشكل خطوة أخرى نحو إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشيد بالأمين التنفيذي السيد روبرت فلويد وأعضاء فريقه على هذا السجل الذي يبعث على الإعجاب ونؤيد بالكامل جهودهم الرامية إلى تحقيق تصديقات إضافية على المعاهدة. نشجع أيضا على زيادة التعاون مع المجتمع المدني لتعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي هذا السياق، نشيد بعمل فريق شباب منظمة المعاهدة.

تشهد البيئة الأمنية الحالية الغزو الروسي لأوكرانيا وازدياد التوترات واستمرار أزمات انتشار الأسلحة. يجب على روسيا أن توقف فورا حربها العدوانية، وأن تسحب بدون قيد أو شرط جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا، وأن تحترم احتراما تاما سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا. نعرب أيضا عن قلقنا إزاء إعلان روسيا عن استعدادها لإجراء تجربة نووية، وهو ما لا يتسق مع توقيعها وتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويهدد بتقويض الثقة في المعاهدة في هذه الأوقات المضطربة.

يحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف أعمالها غير القانونية والمزعزعة للاستقرار، التي تقوض السلام والأمن الإقليميين والدوليين، والدخول بدلا من ذلك في حوار مع الأطراف المعنية. يجب أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالامتناع عن تجارب الأسلحة النووية وعمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وأي تجربة نووية تجريها يجب أن تقابل برد دولي سريع وموحد وقوي.

لا يمكن أن يكون لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مركز دولة حائزة للأسلحة النووية، ولا سبيل لكي يكون لها هذا المركز، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية. يجب أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، فضلا عن أي أسلحة دمار شامل أخرى وقذائفها التسيارية، بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، على النحو الذي تقتضيه قرارات مجلس الأمن. نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. نحض أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وإلى اتفاق الضمانات الشاملة المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع والتصديق على بروتوكول إضافي ملحق بها.

من المهم جدا أن تكفل جميع الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، التنفيذ الكامل لجزاءات الأمم المتحدة، وأن تحث جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف حوار هادف مع جميع الأطراف. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم عملية دبلوماسية مجدية. ونحن ملتزمون بالعمل مع جميع الشركاء المعنيين لبناء أساس للسلام والأمن المستدامين تتخذ في إطاره جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ترمي إلى مواصلة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

في أعقاب التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أثبتت منظمة المعاهدة دورها القيم في توفير بيانات موثوق بها ومستقلة وبسرعة مما يمكّن المجتمع الدولي من الاستجابة بشكل مناسب وسريع. لقد أتاحت منظمة المعاهدة للعالم نظاما عالميا حقيقيا بتكنولوجيا فائقة لرصد الانفجارات النووية، وهو أمر لا تستطيع أية دولة بمفردها القيام به.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى ثقته في نظام التحقق الخاص بالمعاهدة ويتطلع إلى استكمال نظام الرصد الدولي. إننا ندرك أثر المعاهدة الرادع فيما يتعلق بعدم الامتثال وقدرتها على التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وكفالة توفير التمويل الكافي لنظام التحقق لكفالة استدامته وفعاليته أمر في غاية الأهمية.

وبالإضافة إلى إسهام المعاهدة الواضح في السلام والأمن الدوليين، فإن بناء القدرات المتكامل الخاص بمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يساعد الدول في استخدام بيانات نظام الرصد الدولي في تطبيقات مدنية وعلمية وفي البحوث المرتبطة بتكنولوجيات التحقق المتعلقة بالمعاهدة، بما في ذلك نظام الإنذار من أمواج التسونامي ومن سحب الرماد البركاني. ومن أجل تحقيق الاستفادة المثلى من استثمارنا الجماعي، يؤيد الاتحاد الأوروبي الاستفادة الكاملة من المنافع الممكنة للتطبيقات المدنية والعلمية لبيانات نظام الرصد الدولي، ويدعم ماليا بناء قدرات البلدان النامية في هذا الشأن. منذ عام 2006، قدم الاتحاد الأوروبي لمنظمة المعاهدة تبرعات تزيد على 29.5 مليون يورو لتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع التقنية لتعزيز نظام التحقق وبناء القدرات في البلدان النامية، وسنواصل القيام بذلك.

أخيرا، نذكّر بأن الاتحاد الأوروبي يؤيد 10 إجراءات في خطة الأمين العام لنزع السلاح، ومنها الإجراء المتعلق بتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسنواصل اغتنام كل فرصة للدعوة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على جناح السرعة وتحقيق عالميتها في جميع المنتديات الدولية ذات الصلة، والدعوة بنشاط وإصرار إلى التوقيع والمصادقة عليها في الاجتماعات التي تعقد مع البلدان التي لم توقع أو تصادق على المعاهدة بعد، ولا سيما البلدان المتبقية المدرجة في المرفق 2. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود منسقي المادة الرابعة عشرة المنتهية ولايتهما، إيطاليا وجنوب أفريقيا، ونحث جميع الدول الموقعة على العمل بشكل بناء مع المنسقين الجديدين المعينين، النرويج وبنما، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في وقت مبكر بشأن مشروع الإعلان الذي سيُعتمد في المؤتمر المقبل المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 22 أيلول/سبتمبر. ونرحب أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل دخولها حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بروني دار السلام، التي ستتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ما فتئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز تعددية الأطراف والنهوض بالتعاون الدولي لكفالة السلام والأمن العالميين وصونهما، لا سيما في خضم التحديات التي يواجهها العالم اليوم على جبهات متعددة. إننا ندرك أن التوترات المتصاعدة بين الدول الكبرى ووجود الأسلحة النووية وتحديثها تشكل تهديدات حقيقية ووجودية للبشرية. لذلك، لا مناص من التمسك بالتضامن العالمي في جهودنا الرامية إلى كفالة الإزالة التامة للأسلحة النووية. كذلك فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا مقتنعة اقتناعا تاما بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها والتهديد

باستخدامها. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إظهار حسن النية، وتعزيز التفاهم المتبادل، والنهوض بالتعاون، وضمان العمل على نحو جماعي ومسؤول من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وريثما تتم إزالتها تماما، تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا مجددا موقفها الجماعي المناهض لتجارب الأسلحة النووية، وندعو إلى انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن لتيسير دخولها حيز النفاذ. ومما يشهد على التزام الرابطة القوي بالقاعدة الدولية المناهضة للتجارب النووية، صادقت جميع الدول الأعضاء في الرابطة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تدرك الرابطة أيضا أن مخاطر التجارب النووية لا تزال تثير قلقا شديدا. ولذلك، فإن الحالة في جميع المناطق التي شهدت تفجيرات نووية تجريبية لن تنسى. ونشجع المجتمع الدولي على مساعدة تلك المناطق.

وتعيد الرابطة أيضا تأكيد اعترافها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026. ونأمل أن تسفر دورة الاستعراض هذه عن نتائج مجدية وأن توفر زخما إضافيا نحو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. إن توفر الإرادة السياسية القوية لدى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسي للحفاظ على مصداقية المعاهدة وسلامتها. لا يزال من الحتمي التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لجميع ركائزها الثلاث. ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالنهوض بمسألة نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة.

من المهم جدا أيضا أن تتقيد الدول الحائزة للأسلحة النووية بضمانات الأمن السلبية الملزمة قانونا، وأن تنتهج سياسة عدم المبادأة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية، فضلا عن الحد من خطورة أي استخدام غير مقصود أو عرضي لتلك الأسلحة والقضاء على تلك الخطورة ريثما يتم إزالتها تماما وبشكل كامل. وفي الوقت نفسه، نرى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاق تاريخي يسهم في نزع السلاح النووي عالميا ويكمل الصكوك الأخرى القائمة لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية سيعقد في وقت لاحق من هذا العام.

وتكرر الرابطة أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية للنظام العالمي القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة ومعاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. نشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لتلك المعاهدة. ونود أن نحيطكم علما بأن اللجنة التنفيذية للجنة المعنية بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا تواصل بحث إمكانية السماح – لمن ترغب من فرادى الدول الحائزة للأسلحة النووية – بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بدون تحفظ، شريطة أن تقدم مسبقا ضمانة رسمية كتابة بذلك الالتزام بغية المضي قدما في عملية التوقيع. إننا نرحب بأي دول حائزة للأسلحة النووية مستعدة للقيام بذلك. وسنظل ملتزمين بمواصلة العمل مع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بمن فيها الدول التي لديها تحفظات، وبتكثيف الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المتبقية وفقا لأهداف معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ومبادئها.

نؤكد من جديد أنه من شأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والحفاظ عليها تعزيز السلام والأمن على

الصعيدين العالمي والإقليمي، وتوطيد النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتعزيز الهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، تسعى الرابطة إلى الدفع قدما بالجهود الرامية إلى تعزيز أمن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وتشجع الجهود التي تهدف إلى الحد من المخاطر النووية، وتقليص دور الأسلحة النووية في جميع المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية والقضاء عليه.

ومما يبعث على القلق الزيادة الأخيرة في تجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات وإطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتوترات المتزايدة في شبه الجزيرة الكورية، مما يهدد السلام والاستقرار في المنطقة. في الشهر الماضي، في 13 تموز/يوليه، أصدر وزراء خارجية الرابطة بيانا بشأن إطلاق القذائف التسيارية على شبه الجزيرة الكورية، أعربوا فيه عن استياء الرابطة العميق إزاء إجراءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على القيام بعمل لتخفيف حدة التوترات، وندعو إلى إجراء حوار سلمي بين الأطراف المعنية، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية تفضي إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية.

نؤكد مجددا على أهمية الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتقيد بالقانون الدولي. وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد استعدادنا للقيام بدور بناء، بما في ذلك من خلال استخدام المنابر التي تقودها الرابطة، مثل المنتدى الإقليمي للرابطة، للتشجيع على مناخ يفضي إلى حوار سلمي بين الأطراف المعنية.

وفي المجمل، تعيد الرابطة تأكيد التزامنا بتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي للنهوض بهدفنا المشترك المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين. إننا نؤمن بأن الأمم المتحدة منبر بالغ الأهمية في تعزيز الثقة والاطمئنان بين الدول الأعضاء وتيسير التعاون سعيا إلى نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بلا كلل من أجل بزوغ فجر عالم خالٍ من الأسلحة النووية وبمشاركة نشطة من أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والشباب.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم حكومة كازاخستان وشعبها، أعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة، السيد تشابا كوروشي، على دعمه إقامة الاحتفال الثالث عشر باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وعلى رؤيته الثاقبة في جهودنا المشتركة نحو إقامة عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

إننا إذ نجتمع اليوم، أود أن أذكّر بأنه منذ أن انفجرت القنبلة الذرية الأولى، قبل 70 عاما في عام 1945، أجرت ثماني دول على الأقل ما مجموعه 050 2 تجربة نووية، ربعها تقريبا في الغلاف الجوي، مما يسبب أضرارا بالغة ومعاناة شديدة طويلة الأجل للبشرية وللكوكب بأسره. لكم أن تتخيلوا فقط إجمالي القوة التدميرية لتلك التجارب الجوية التي تزيد عن 520 تجربة، وتعادل قوتها التفجيرية 000 29 قنبلة بقوة قنبلة هيروشيما.

نحن ممتنون جدا لرئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وجماعات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن هذه القضية على جهودهم الثابتة دفاعا عن عالم بلا أسلحة نووية.

إن مسألة الأسلحة النووية تطغى على كل شيء. وتشكل تهديدا مباشر ووجوديا لكوكب الأرض. فلا يزال الناجون، بمن فيهم العاملون في مجال الطوارئ والإنقاذ، يعانون الآثار الصحية الناجمة عن التعرض لإشعاع القنابل النووية، وتنتقل من جيل إلى جيل. وعلاوة على ذلك، ومع تزايد التوترات الجيوسياسية والتهديد باستخدام الأسلحة النووية، نشهد توجها نحو المشاركة في المجال النووي، مما قد يؤدي إلى مواصلة انتشار الأسلحة وتكديسها.

يساورنا قلق شديد إزاء تصاعد الخطاب العدائي المثير للانزعاج ووجود مؤشرات على إمكانية إحياء عقلية التكتلات، مع ظهور تحالفات أو مجموعات تقارب جديدة. إن الصراع على السلطة، أو أيا كان

ما نشير إليه، يؤدي إلى سرعة تحديث الأسلحة النووية بل زيادة إنتاج أسلحة أكثر قوة وتطورا. ويتسبب ذلك في جعل منظومات القيادة والتحكم في الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر عُرضة للهجمات السيبرانية، بما فيها تلك الموجودة في الدول النووية القائمة بحكم الأمر الواقع. إن الأسلحة النووية تصبح أكثر تعقيدا مع التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، كما يتجلى ذلك في المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف ومنظومات الإيصال التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والقادرة على توجيه ضربات وتهديد أهداف على مستوى العالم، مما يؤدي إلى عواقب لم يسبق لها مثيل. ومما يزيد من حالة عدم اليقين ظهور الذكاء الاصطناعي الذي ينطوي على تهديدات تنذر بالخطر.

هناك العديد من الخطوات التي ينبغي لنا التعجيل باتخاذها. وتقتضي الضرورة الملحة استعادة الثقة. فالثقة هي العمود الفقري للسلام. وعلى أساسها، يجب على جميع الدول أن تصادق على الصكوك الرئيسية الملزمة قانونا والمتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وأن تمتثل لها. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون للحكمة السياسية والقيادة الفعالة والثقة المتبادلة دور أكبر في المستقبل، مع اتخاذ تدابير لبناء الثقة من خلال الحوار والمفاوضات والأنشطة المشتركة. نحتاج إلى زيادة عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية وكفالة قدر أكبر من التعاون بينها. وعلينا أن نزيد الوعي العام لدى عموم الناس بخطر تجارب الأسلحة النووية، حتى يتسنى فيما بعد استنفارهم لكي يطالبوا الحكومات بالتحرك.

من المهم جدا أيضا التركيز على التعليم وزيادة التوعية من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة تشمل واضعي السياسات وصناع القرار، والقطاعين العام والخاص، والدوائر العلمية والتعليمية، ووسائط الإعلام، والمجتمع المدني. نحتاج إلى مبادرات مبتكرة لإشراك النساء والشباب من جميع شرائح المجتمع في الجهود الجماعية المبذولة للقضاء على الأسلحة النووية.

وينبغي أن نضم وحد جهودنا إلى مع المبادرات الأخرى، مثل اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي تدعمه حركة بلدان عدم الانحياز ويُحتفل به في 26 أيلول/سبتمبر، ومقترح جمهورية قيرغيزستان بإعلان اليوم الدولي للتوعية بنزع السلاح وعدم الانتشار الذي يُحتفل به في 5 آذار/مارس.

تتعهد كازاخستان بأن تعمل بلا كلل لجمع الكل معالكي يلتئم، لأننا نؤمن بأن هذا الواقع ليس بعيد المنال. ندعو الجميع إلى الانضمام إلى العمل المتعدد الأطراف الذي تضطلع به حاليا الأغلبية لغالبية العظمى من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وأخيرا، يسرني بالغ السرور أن أدعو الأعضاء عقب هذه الجلسة مباشرة إلى مأدبة غداء تذكارية تقيمها البعثة الدائمة لكازاخستان من الساعة 13/15 إلى الساعة 14/30.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تود كوستاريكا أن تعرب عن تقديرها للدور القيادي الذي تضطلع به جمهورية كازاخستان دفاعا عن قضية نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. فلولا قيادتها، لما أمكن الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية اليوم.

وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، إن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية فرصة لكي نؤكد مجددا التزامنا القاطع بالقاعدة الدولية المناهضة لإجراء التجارب النووية. فالتجارب النووية ليست مجرد ممارسة ضارة فيما يتعلق بعدم الانتشار، ولكنها أيضا تحدٍ خطير لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه التجارب تحظرها تحديدا المادة 1 من معاهدة حظر الأسلحة النووية على وجه التحديد. تدعو كوستاريكا جميع الدول إلى الامتناع عن تنفيذ أي أنشطة تتعارض مع الالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو التهديد بالقيام بذلك.

ثانيا، إن الوقف الاختياري ليس بديلا عن حظر ملزم قانونا، على النحو المنصوص عليه في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك، اتخاذ خطوات ملموسة جديدة لدخول المعاهدة حيز النفاذ لا يزال

أولوية رئيسية، فضلا عن التركيز الشديد على تصديق الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2. نرحب بأحدث التصديقات والتوقيعات على المعاهدة، وبذلك يصل إجمالي الدول الموقعة عليها إلى 186 دولة والدول المصدقة عليها إلى 178 دولة. غير أن هذا لا يكفي.

تدعو كوستاريكا جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على جميع المعاهدات الدولية التي تقربنا من عالم خالٍ من التجارب والأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك، ومنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

ثالثا، يجب أن نأخذ أيضا بعين الاعتبار تقديرات الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية التي تشير إلى أن الدول التسع الحائزة للأسلحة النووية أنفقت 82,9 بليون دولار في عام 2022 على صيانة أسلحتها النووية وتحديثها. وفي عالم محدود الموارد، فإن هذه النفقات لاأخلاقية وغير مقبولة.

وتدعو كوستاريكا الدول إلى الامتثال للولاية الواردة في المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على إنشاء نظام أمني يخصص أقل قدر ممكن من موارد العالم البشرية والاقتصادية للتسلح. يجب أن تكون المادة 26 شعارنا ونحن نسعى إلى توفير الموارد اللازمة للوفاء بالتزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

إن التجارب النووية من المخلفات الخطيرة والمميتة لعصر يحسن بنا ألا نسعى لكي نعيشه ثانية. يمكننا، بل يجب علينا، أن نقرر معا أن نجعل هذه التجارب ذكرى في سجلات التاريخ.

السيد غيرا (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد اجتماع اليوم الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له. إن الحدث التذكاري الذي ننظمه اليوم، والذي يجمعنا في الذكرى السنوية لإغلاق موقع الاختبار النووي في سميبالاتينسك، فرصة كبيرة للتفكير في الآثار المدمرة للتجارب النووية وأهمية إزالتها التامة من دون شروط.

لقد انقضى أكثر من 20 عاما منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار، لكن التصديقات اللازمة لدخولها حيز النفاذ لم تتحقق بعد.

تكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها العميق إزاء وجود الأسلحة النووية وتحديثها وزيادتها واستخدامها والتهديد باستخدامها، فضلا عن عواقبها الإنسانية. لا يجوز استخدام الأسلحة النووية أيا كانت الظروف. إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نعرب عن إدانتنا الشديدة لإجراء أي نوع من التجارب النووية في أي مكان في العالم، ونحث جميع الدول على الامتناع عن إجراء تجارب نووية أو تفجيرات أو أي تجارب أخرى غير متفجرة ذات صلة، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة وتلك التي تجرى عن طريق المحاكاة الرامية إلى تطوير وتحسين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. تتعارض هذه الإجراءات مع أهداف ومقاصد نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، والالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونص وروح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وروحها، مما يقوض أثر تلك التدابير على عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

ترحب الأرجنتين بتوقيع 186 دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديق 178 دولة عليها. وفي هذا الصدد، نرحب بتصديق جزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا وغينيا الاستوائية على المعاهدة منذ أحدث جلسة عقدت للجمعية العامة وخصصت لهذا الموضوع (انظر A/76/PV.100)، وإننا نعتبرهاونرى أنها خطوة إيجابية نحو إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. ومع ذلك، نؤكد من جديد على الأهمية الحيوية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والطابع الملح لذلك، ونحث جميع الدول المدرجة في المرفق 2 التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة على اتخاذ الخطوات اللازمة للقيام بذلك دون مزيد من التأخير.

لا شك أنه يجب علينا مضاعفة جهودنا لتوفير وتخصيص الموارد التي تقودنا تفضي بنا إلى بلوغ ذلك الهدف، ولا سيما في السياق العالمي الحالي حيث تؤدي النزاعات الإقليمية التي طال أمدها وغيرها من النزاعات الجديدة ذات القدر نفسه من التعقيد إلى زيادة انعدام الأمن الدولي. تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة بالغة الأهميةمهمة للغاية للحد من إنتاج وتحديث الأسلحة النووية الموجودة حاليا، فضلا عن استحداث نماذج أولية جديدة منها. ومع ذلك، ما دامت لم تدخل حيز النفاذ، فلن يكون هناك صك ملزم قانونا يحظر جميع التجارب. إن التوترات المتزايدة بين الدول النووية تجعل دخول المعاهدة حيز النفاذ أمرا في غاية في الأهمية.

إن الأرجنتين ملتزمة التزاما قويا بتعزيز وتحسين فاعلية نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي التابع للمعاهدة. وفي هذا الصدد، تستضيف أراضينا ثماني محطات رصد ومختبر النويدات المشعة.

حصل بلدنا مؤخرا على شهادة اعتماد للمحطة الواقعة بمقاطعة سالتا هذا العام، وبذلك يكون قد أوفى بجميع التزاماته بموجب المعاهدة، وهو يشجع البلدان الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه. فاليوم، بفضل نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أصبح إجراء أي بلد تجارب سرية من دون علم المجتمع الدولي احتمالا ضعيفا جدا. ولهذا السبب، يجب أن تُكلل الجهود الهائلة الرائعة المبذولة على المستوى السياسي والقانوني والاقتصادي بدخول المعاهدة حيز النفاذ.

ستواصل جمهورية الأرجنتين، كما كان دأبها في الماضي، الدعوة إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، وفي الوقت نفسه دعوة الدول التي لم تصادق صدق عليها بعد إلى إعادة النظر في موقفها كي تساهم في بناء عالم أكثر أمنا.

السيد دلا فوينتي راميريز راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب المكسيك عن امتنانها لعقد هذه الجلسة وتعرب عن تقديرها لكازاخستان على دورها القيادي في الترويج للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، بوصفه تذكرة دائمة بالحاجة الملحة ليس إلى إنهاء التجارب فحسب، بل أيضا القضاء على جميع الأسلحة النووية.

استهل كلمتي بالتذكير بالتجارب النووية التي أجرتها ثماني دول حائزة للأسلحة النووية أعضاء في الأمم المتحدة منذ عام 1945 والتي تجاوز عددها 000 2 تجربة. لا يمكننا أيضا أن ننسى شهادات ضحايا التجارب النووية في جميع أنحاء العالم، أو أن نتجاهل الأصوات التي سمعناها صباح اليوم. ويجب ألا نغفل أبدا العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. وعلى الرغم من أنه لم يسجَّل إجراء أي تجارب نووية منذ عام 2017، فإنه يجب حظرها وإنهاؤها فورا ونهائيا، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لوقف انتشارها الأفقي والرأسي. لا يمكن للوقف الاختياري للتجارب النووية الذي تمارسه بعض الجهات الفاعلة من جانب واحد أن يحل أبدا محل قاعدة ملزمة قانونا يتوصل إليها من خلال مفاوضات متعددة الأطراف بغية حظر التجارب النووية والتحقق من الامتثال لذلك الحظر.

إن الطابع المتغير الذي تتسم به الحالة الأمنية الدولية لا يمكن أن يتخذ ذريعة للتشكيك في قيمة الهيكل الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. بل على العكس من ذلك، يجب النظر إلى تلك التحديات على أنهابوصفها دعوة عاجلة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ندعو مرة أخرى الدول الثماني التي يلزم توقيعها أو تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ إلى الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن وبدون شروط. نرحب بتصديق سري لانكا مؤخرا على الاتفاقية في تموز/يوليه، وبتصديق دول أخرى عليها في الأشهر السابقة. وعندما تجتمع اللجنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر، ستبادر المكسيك، إلى جانب أستراليا ونيوزيلندا، بطرح مشروع القرار السنوي بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. نأمل أن يسهم ذلك الإجراء الذي جاء في الوقت المناسب في تعزيز المعاهدة، وقبل كل شيء، دخولها حيز النفاذ على وجه البسرعة، وذلك في إطار الجمعية العامة والجهود الأخرى من قبيل المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي سيعقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى. ليس لدينا خيار آخر. يجب على المجتمع الدولي أن يمضي قدما في بناء عالم أكثر أمنا يستند إلى القانون والتعاون الدوليين، وليس إلى التهديد غير المقبول باستخدام القوة ناهيك عن التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

يؤمن بلدي إيمانا راسخا بمبدأ التكامل الأساسي بين الصكوك التي تشكل النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح، ولذا فإنهلذلك يدعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك. سيعقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في تلك المعاهدة هنا، في نيويورك، في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، وسيشرفنا وستشرفنا رئاسته.

تكمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معاهدة تلاتيلولكو الشهيرة، وتسهمان فيهما، مما يمهد الطريق نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. والمكسيك ملتزمة التزاما راسخا بهذه المسألة وستواصل التزامها بذلك.

السيد رن هونغيان (الصين) (*تكلم بالصينية*): الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية في نهاية المطاف تطلعات مشتركة لجميع البلدان، بمن ا فيها الصين. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي أبرمت بعد سنوات من المفاوضات، هي أهم نتيجة أسفرت عنها عملية تحديد الأسلحة النووية خلال تسعينيات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين، أصبحت ركيزة مهمة للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أسهمت المعاهدة إسهاما تاريخيا في كبح سباق التسلح النووي، والحد من خطر نشوب حرب نووية، وصون السلام والأمن الدوليين. وفي مواجهة التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، إما ستنهض البشرية جمعاء أو ستسقط معا. إن احتفالنا باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية اليوم يؤكد من جديد هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي.

ولكن يجب أن نشير في الوقت نفسه إلى أن البيئة الأمنية الدولية الراهنة تمر بأكثر تغيرات جذرية شهدتها منذ الحرب الباردة. يواجه النظام الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار تحديات جسيمة وغير مسبوقة. وما فتئ خطر حدوث سباق تسلح نووي ونزاعات يزداد. وإزاء هذه الخلفية، يجب أن نظل ملتزمين بتحقيق تطلعاتنا المشتركة، وأن نواصل بثبات ممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، وأن نحمي الآلية الدولية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن ندعو إلى مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن نرفض رفضا قاطعا عقلية الحرب الباردة، وأن نمنع نشوب مواجهات بين التكتلات، وأن نعطي الأولوية لرفاه البشرية، وأن نبذل مزيدا من الجهود لكفالة الأمن للجميع.

لقد كانت الصين من بين أوائل الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأجرت أقل عدد من التجارب النووية من بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. والصين، بوصفها مؤيدا قويا لهدف المعاهدة ومقصدها، تتقيد تقيدا صارما بالتزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية، وشاركت مشاركة بناءة في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأيدت إنشاء نظام رصد وتحقق للمعاهدة. ومنذ اليوم الأول الذي أصبحت فيه الصين دولة حائزة للأسلحة النووية، ما فتئت تؤيد الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. وما برحت تتمسك بسياسة عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية وأبقت دوما قوتها النووية عند الحد الأدنى اللازم لأغراض الأمن الوطني. ولا تسعى الصين إلى تحقيق تكافؤ نووي أو الدخول في سباق تسلح نووي مع أي دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية. ولا توفر مظلة نووية ولا تنشر أسلحة نووية لدول أخرى. الصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تعهدت بتلك الالتزامات.

وفي كانون الثاني/يناير 2022، أصدر قادة خمس دول حائزة للأسلحة النووية بيانا مشتركا بشأن منع نشوب حرب نووية، شددوا فيه على أن الحرب النووية هي لا يظفر فيها أحد بالنصر حربٌ لا غالب فيها، وأنها يجب ألاّ تُخاض أبدا، وأعادوا تأكيد تعهدهم بعدم استهداف بعضهم بعضا ولا أي دولة أخرى بأسلحتهم النووية ولا أي دولة أخرى. ومما لا شك فيه في الحالة الراهنة أن البيان في ظل الحالة الراهنة أضحى أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن هذا المنطلق، تؤيد الصين استمرار الحوار والتعاون بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بغية مناقشة التدابير الممكنة من أجل الحد من المخاطر النووية.

في الآونة الأخيرة، اقترح الأمين العام غوتيريش، في خطته الجديدة للسلام، أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدامها بتاتا تلك الأسلحة أبدا. وكخطوة أولى مجدية جدا في هذا المضمار، وتدعو الصين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إصدار بيان تتعهد فيه بعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية على نحو متبادل، والتفاوض على معاهدة بشأن عدم المبادأة بذلك وإبرامها بغية لتمهيد الطريق أمام لتنفيذ توصيات الأمين العام في المستقبل، باعتبار ذلك خطوة أولى عملية جدا.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزتان مهمتان للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد اختُتمت للتو الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. نأمل أن تبني الدول الأطراف على هذا الزخم، وأن تواصل جمع أفكارها الثاقبة، وأن تسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء، وأن تعزز باستمرار عالمية معاهدة عدم الانتشار وسلطتها وفعاليتها، وأن تشجع على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتقديم إسهامات جديدة في تحقيق الهدف السامي المتمثل في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتعزيز السلام والأمن في العالم.

السيد لاغداميو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في هذا اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، نقف إلى جانب المجتمع العالمي، ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بحظر التجارب النووية. وخلال المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، دافعت الفلبين عن إدراج التجارب النووية بوصفها عملا محظورا. وتلزم المادة الأولى من المعاهدة الدول الأطراف بالامتناع عن إجراء تجارب الأسلحة النووية.

في ظل التوترات المتصاعدة بين الدول الكبرى وعمليات تحديث الأسلحة النووية، لا مراء في التهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية. ونشدد على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها والتهديد باستخدامها. ومما يؤسف له أن بعض الدول، على الرغم من التزاماتها القانونية، تواصل سياسات الردع النووي بينما تجري أيضا تجارب للقذائف التسيارية العابرة للقارات، يمكن أن تؤدي نتائجها إلى عدوان على دولة أخرى في المستقبل.

نشير إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تدعو إلى إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح ووقف سباق التسلح. ووفقا للمادة السادسة، فإن إجراء التجارب النووية يتناقض بوضوح مع التزاماتنا الناشئة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. من الأهمية بمكانالمهم جدا تخصيص الموارد الحكومية الشحيحة على نحو سليم. إننا ندعو إلى توجيه الموارد المحدودة بعيدا عن التوسع في الأسلحة النووية، واستثمارها بدلا من ذلك في مجال الحماية الاجتماعية، والاقتصاد، والقدرة على تحمل تغير المناخ، والبيئة.

ومن المهم تسليط الضوء على العواقب الضارة الكثيرة للتجارب النووية، والتي تشمل: أولا، التعرض للإشعاع ومخاطره الصحية تسبب طفرات جينية ومشاكل صحية؛ ثانيا، التساقط الذري يلوث النظم الإيكولوجية ويعطل السلسلة سلاسل المواد الغذائية؛ ثالثا، التوترات السياسية العالمية تؤجج سباقات التسلح وتعرض الاستقرار العالمي للخطر؛ رابعا، الضرر البيئي يعطل النظم الإيكولوجية ويؤدي إلى تصدع الأرض وعواقب إنسانية أخرى تؤثر على المجتمعات القريبة من مواقع التجارب. وفي هذا ا لصدد، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الآثار البيئية والإنسانية للتجارب النووية، بما في ذلك معاناة أجيال متعدّدة. وندعم بقوة الجهود الرامية إلى مساعدة ضحايا التجارب النووية.

إننا نؤيد هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المتمثل في حظر جميع التجارب النووية. ونحث على انضمام جميع الدول إليها وندعو الدول المدرجة في المرفق 2 إلى التوقيع والتصديق عليها بأسرع ما يمكن لتيسير دخولها حيز النفاذ.

وبوصفنا من الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإننا نحث أيضا جميع الدول، ولا سيما الدول الأطراف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية، على التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي ترمي إلى استكمال أهدافنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، نعرب عن قلقنا إزاء تجارب القذائف التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونشدد على أهمية امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ندعو إلى استمرار حوار سلمي بين الأطراف المعنية يقوم على التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويسترشد بها.

ما فتئت الفلبين ثابتة في دعوتها إلى إيجاد إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونحن نوحد جهودنا مع المجتمع الدولي في موقفنا المناهض للتجارب النووية فيما نحض على التعاون العالمي من أجل تعزيز مستقبل أكثر أمنا وسلاما.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*) بادئ ذي بدء، أشكر رئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد هذه الجلسة العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وأشكر جمهورية كازاخستان على جهودها المتواصلة لمعالجة هذه المسألة. كما أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو، والأمين التنفيذي فلويد، وممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والناشط الشاب، السيد إلياس مراد تاولي، على إسهاماتهم صباح اليوم.

أُجريت حوالي 2 000 تجربة نووية منذ عام 1945، ترتب عليها عواقب وخيمة على الناس وعلى كوكبنا. وقد انعكست آثارها في على صحة الإنسان والتربة والمحيطات والحيوانات بل حتى أصابت الغلاف الجوي بالتدهور. كما أن تداعياتها تنتقل من جيل إلى جيل. ولذلك، تؤكد غواتيمالا من جديد التزامها بنزع السلاح بجميع جوانبه. وبلدي دولة طرف في معظم المعاهدات الدولية المتعلقة بذلك الموضوع ويهتم أيما اهتمام بتطبيقها الفعال.

ويفخر وفدي بلدي بانتمائه إلى أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة تلاتيلولكو، التي احتُفل مؤخرا بالذكرى السنوية السادسة والخمسين لاعتمادها. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم يسهم فقط في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل كذلك في السلام والأمن على الصعيدينمستويين الإقليمي والعالمي.

نسلم بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. يشكل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة نفسه.

ويرى بلدي، في هذا الصدد، أن الحظر ييسر القضاء على ذلك الخطر. فحظر الأسلحة النووية يشكل خطوة أولى مهامة نحو إزالتها. وتحقيقا لتلك الغاية، يؤكد وفد بلدي مجددا ارتياحه لدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، مما يشكل معلما بارزا وخطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي.

وحتى الآن، وقعت وصدقت 178 دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها، ونحث جميع الدول المدرجة في المرفق 2، التي يلزم تصديقها لدخولها حيز النفاذ، على التعجيل بعملية التوقيع والتصديق على ذلك الصك دون مزيد من التأخير، حيث يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

نحث الدول الأعضاء في هذه المنظمة على الامتناع عن إجراء تجارب نووية أو تفجيرات نووية أخرى أو أي شكل آخر ذي صلة من التجارب غير التفجيرية. فهذه الأعمال تتعارض مع هدف نظام نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي ومع الالتزامات والأحكام الواردة في المعاهدة.

وفي السياق الحالي المعقد للسلام والأمن الدوليين، أصبح تحقيق هدف نزع السلاح النووي أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى. فالخطر الذي تشكله تلك الأسلحة على بقاء الجنس البشري مدعاة للقلق. واليوم نحيي ذكرى جميع ضحايا التجارب النووية ونشيد بأولئك الذين تأثرت حياتهم سلبا. ونحن مدينون لهم وللأجيال التي لم تولد بعد بعدم تكرار

أهوال التجارب النووية وتفجيرات الأسلحة النووية. فتلك هي مسؤوليتنا الجماعية.

السيد ايسكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى اليوم. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها كازاخستان لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الموضوع المهم جدا.

تؤيد اليابان البيان الذي أدلت به أستراليا باسم مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

يواجه النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية تحديات كبيرة. والواقع أن تزايد الانقسامات داخل المجتمع الدولي وتلويح روسيا باستخدام الأسلحة النووية واستمرار برنامج كوريا الشمالية النووي كلها تشدد على حاجة المجتمع الدولي الملحة إلى تكثيف جهوده لتنشيط الزخم من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

نؤيد بقوة الرأي القائل بأنه لا ينبغي لأي دولة أن تجري أي تفجير نووي تجريبي. وندين أي محاولات للقيام بذلك. إن القضاء نهائيا على التجارب النووية سيقربنا من تحقيق هدفنا المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

لا يزال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أولوية عاجلة لنا. ومن شأن فرض حظر عالمي ملزم قانونا ويمكن التحقق منه على كل التفجيرات النووية أن يقيد انتشار الأسلحة النووية وتطويرها وتحسين نوعيتها. ترحب اليابان بتصديق جزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا وغينيا الاستوائية على المعاهدة مؤخرا. ونشيد أيضا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد روبرت فلويد، من أجل الحصول على مزيد من التصديقات.

ومهما يكن من أمر، لا يمكننا أن نعتبر قاعدة مناهضة التجارب النووية أمرا مفروغا منه إلا إذا أصبحت قاعدة ملزمة قانونا. تحث اليابان جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتبقية المدرجة في المرفق 2، على التوقيع والتصديق على المعاهدة. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، تحث اليابان جميع الدول المعنية على إعلان الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات تجريبية أخرى، أو الإبقاء عليه.

تشدد اليابان على الدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الكشف عن التفجيرات النووية المشتبه فيها في جميع أنحاء العالم والإبلاغ عنها. لقد كانت العملية المتواصلة طوال أكثر من 20 عاما لاستحداث نظام رصد دولي موثوق بمثابة رادع فعال ضد التجارب النووية.

إننا قادرون على إحراز مزيد من التقدم الكبير من خلال التصميم السياسي الحازم. ولهذا السبب استضاف رئيس الوزراء كيشيدا فوميو اجتماعا رفيع المستوى لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر الماضي، دعا فيه إلى التزام سياسي أقوى بتعزيز المعاهدة ونظام التحقق الخاص بها والتعجيل بدخولها حيز النفاذ.

نُذكِّر بإدانتنا للتجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام 2006. نحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لبرامجها المتعلقة بالأسلحة النووية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقع وتصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية قصوى.

سيتيح المؤتمر الثالث عشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر، فرصة هامة أخرى لاتخاذ تدابير ملموسة أخرى لتعزيز عالمية المعاهدة. وبالتعاون مع جميع الذين يتطلعون إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ستسهم اليابان إسهاما بناء في المناقشات المثمرة خلال المؤتمر.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، نُحيي ذكرى جميع ضحايا التجارب النووية ونقف إكبارا وإجلالا لمن تضررت حياتهم. وتغتنم أوكرانيا هذه الفرصة لزيادة الوعي العام بشأن خطر تجارب الأسلحة النووية وعواقبها الوخيمة. في الفترة من عام 1945 إلى يومنا هذا، أجريت أكثر من 000 2 تجربة نووية في شتى أنحاء العالم، مما أثر على الناس والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. واليوم، نقف عند منعطف حاسم، يواجه فيه العالم تحديات غير مسبوقة في مجال السلام والأمن الدوليين، وتتعرض فيه للخطر سلامة وأسس جميع النظم الدولية الحالية في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

لقد أدت الحرب العدوانية الشاملة التي شنتها روسيا على أوكرانيا بلا مسوغ ومن دون سابق استفزاز إلى زيادة كبيرة في المخاطر النووية. كان الخطاب النووي غير المسؤول جزءا من مجموعة الأدوات التي استخدمها المعتدي منذ بداية غزوه. ولأول مرة في التاريخ، تحولت المنشآت النووية المدنية العاملة إلى أهداف عسكرية. إن استيلاء روسيا على المنشآت النووية الأوكرانية وقصفها المتكرر وعسكرتها لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية المحتلة بشكل غير قانوني يمثل تهديدا خطيرا للأمان والأمن النوويين ويزيد من خطر وقوع كارثة نووية كبرى قد يترتب عليها عواقب وخيمة تطال أوكرانيا وتتجاوز حدودها كثيرا. وبالإضافة إلى ذلك، تتجلى بوضوح محاولات روسيا لزيادة تصعيد الحالة بإعلانها نشر أسلحة نووية روسية غير استراتيجية على أراضي بيلاروس وتعليق مشاركتها في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

على الرغم من خطاب روسيا التحريضي وإجراءاتها المدمرة، من المهم ألا تقع جميع الدول الأعضاء المسؤولة في الأمم المتحدة في شرك الابتزاز النووي الذي تمارسه موسكو، وأن تعزز إجراءاتها لكفالة ردع موثوق منه ومنع روسيا من مواصلة إضعاف منظومة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

بينما نحتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، نشدد على الأهمية القصوى لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتحقيق عالميتها. وأود أن أشدد على أن الوقف الاختياري للتجارب التفجيرية النووية الذي أعلنته عدد من الدول خطوة مهمة، ولكنه غير كافٍ، لأنه لن يحل أبدا محل الطابع الملزم قانونا للمعاهدة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك بدون إبطاء، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2، التي يستلزم بدء نفاذ المعاهدة توقيعها والمصادقة عليها. وفي الوقت نفسه، نرحب بعمليات التصديق مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب توفالو وتيمور – ليشتي وجزر سليمان ودومينيكا وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا وغامبيا وغينيا الاستوائية.

حتى اليوم، لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البلد الوحيد في القرن الحادي والعشرين الذي يجرى تجارب نووية. تدين أوكرانيا بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجموعة من القذائف التسيارية والقذائف التسيارية العابرة للقارات طوال عامي 2022 و 2023 في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن إجراء تجارب القذائف التسيارية، والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية واحترامها، والعودة فورا إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي الملحق بها، فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا القوي بإنهاء جميع التجارب النووية، في أي زمان ومكان في العالم.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

يتيح الاجتماع الرفيع المستوى اليوم فرصة جديدة كل عام لزيادة الوعي بالآثار المدمرة لاستخدام الأسلحة النووية والتجارب النووية على البيئة والحياة البشرية. ويمكننا أيضا من مواصلة التشديد على الحاجة إلى وقف التجارب النووية والتأكيد مجددا على التزامنا بالهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم سلمي وآمن خالٍ من الأسلحة النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حجر الزاوية في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن الإطار المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا. فهذه المعاهدة، بما تفرضه من حظر على جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، تتصدى لتطوير الأسلحة النووية وتحسينها نوعيا، وتساعد على منع المنافسة النووية.

من المؤسف أنه بعد مرور أكثر من 25 سنة على فتح باب التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. بيد أنها حققت هدفين مهمين جدا. فقد مهدت السبيل إلى الوقف الاختياري للتجارب النووية، الذي ندعو جميع الدول إلى الحفاظ عليه، وأنشأت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من خلال منظمة تابعة لها، نظامَ التحقق العالمي الفعال جدا، الذي ثبت مرارا وتكرارا دوره القيّم في توفير بيانات موثوقة ومستقلة بسرعة. غير أن إحراز التقدم على الطريق نحو نزع السلاح وعدم الانتشار يتطلب تحويل الوقف الاختياري الحالي للتفجيرات النووية التجريبية إلى قاعدة ملزمة من خلال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لذلك، نؤيد بقوة أي مبادرة ترمي إلى تيسير دخولها حيز النفاذ. وتحقيقا لتلك الغاية، تشارك إيطاليا، إلى جانب جنوب أفريقيا، في رئاسة المؤتمر الوزاري المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (مؤتمر المادة الرابعة عشرة) منذ أيلول/سبتمبر 2021. وفي فترة السنتين هذه، عززنا جهودنا – بالشراكة مع جنوب أفريقيا، والأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والدول الموقعة – للمضي قدما في إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة بتوقيعات جديدة ومزيد من التصديقات. وبطبيعة الحال، نؤيد تأييدا تاما أعمال التوعية الممتازة التي يضطلع بها الأمين التنفيذي روبرت فلويد وفريقه بنشاط ونجاح.

وفي هذا الصدد، أرحب ترحيبا حارا بما جرى خلال العامين الماضيين من عمليات تصديق على الاتفاقية من جانب توفالو وتيمور – ليشتي وجزر سليمان ودومينيكا وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا وغامبيا وغينيا الاستوائية. أود مرة أخرى أن أكرر النداء الموجه إلى جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، بأن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. نرحب بتعيين بنما والنرويج رئيسين معيّنين مشاركين لعملية المادة الرابعة عشرة، ونتطلع إلى مؤتمر المادة الرابعة عشرة المقبل الذي سيعقد في نيويورك، بوصفه الخطوة المهمة التالية في إطار جهدنا الجماعي نحو إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

إن التهديدات الحالية للسلم والأمن العالميين تجعل من الملح أكثر من أي وقت مضى تجديد جميع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ. لذلك، فإننا ندين بشدة العدوان الذي تشنه روسيا على أوكرانيا من دون أي مبرر أو استفزاز، مما يشكل انتهاكا سافرا للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية.

انطلاقا من تلك الروح، نحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن مواصلة استفزازاتها واتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. لذلك، ندعو بيونغ يانغ إلى الدخول في مفاوضات ذات مصداقية في ذلك الصدد، والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لاستكمال نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حتى قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ لتتسنى زيادة تحسين قدرته على الرصد وتوفير تحليل دقيق للبيانات. ونظل ملتزمين التزاما كاملا بتعزيز نظام الرصد الدولي، بما في ذلك من خلال محطتنا الوطنية لرصد الاهتزازات الأرضية ومختبر النويدات المشعة.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على الأهمية القصوى للجهود المشتركة الرامية إلى إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ولكل بلد دور يؤديه. تدعو إيطاليا جميع الشركاء إلى العمل معا عن كثب لتوليد زخم سياسي وترجمته إلى عمل وتحويله في نهاية المطاف إلى حقيقة.

السيد تيتو (كيريباس) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم هنا في الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وهي مبادرة بدأها بلد صديق وعزيز، جمهورية كازاخستان.

منذ عام 1945، تسببت أكثر من 2 000 تجربة نووية في إلحاق أضرار إنسانية وبيئية جسيمة بأفراد أبرياء ومجتمعاتهم، وكانت قد أجريت بدون موافقة منهم. اختارت الدول العظمى أماكن بعيدة عن مراكزها الرئيسية ليتسنى لها إجراء تجاربها بسلاسة، ومن دون كثير من المتاعب أو الإزعاج.

وفي بلدي، كيريباس، عانى مواطنو جزيرة كيريباس من الإرث المأساوي لـ 33 تجربة نووية أجرتها صديقتانا، بريطانيا والولايات المتحدة، في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ولم يتلق مواطنو كيريباس البالغ عددهم 500 شخص الذين كانوا يعيشون في جزيرة كيريباس وقت إجراء التجارب سوى القليل من الحماية وإنذار غير كافٍ. لم يُزودوا بمعدات واقية شخصية مناسبة ولكن نُصحوا بالاحتماء في الأماكن المفتوحة بغطاء فوقهم من القماش المشمَّع وجرى تحذيرهم بأن عليهم تغطية أعينهم بأيديهم. لكن لعدم إدراكهم مخاطر تلك التجارب، رفع معظمهم غطاء القماش المشمَّع المقدم لهم لكي يختلسوا نظرة على العرض المذهل الدائر فوقهم لسحابة النار الملتهبة. عانى كثير من هؤلاء الأشخاص في وقت لاحق من جميع أنواع الأمراض والمضاعفات الصحية التي لا يمكن علاجها، وأفضى معظمها إلى الوفاة. سُجلت حالات عديدة لمواليد يعانون من السرطان والإعاقات الخلقية والتشوهات. ووفقا لتقارير مختلفة، عانى قدامى المحاربين وغيرهم من الأجانب ممن كانوا في الجزيرة وقت إجراء التجارب من شكاوى مماثلة.

وحتى يومنا هذا، لا يزال مواطنو كيريباس يعانون ليس من مشاكل صحية جسدية بسبب التعرض للإشعاع فحسب، بل أيضا من أضرار نفسية تنتقل آثارها من جيل إلى آخر جراء أسلحة الدمار الشامل. ونظرا لعدم وجود عملية سليمة لجمع البيانات وتحليل البحوث العلمية بشأن الأمراض المرتبطة بالأنشطة النووية على الجزيرة، من المتوقع أن يساعد الفريق الاستشاري العلمي والصندوق الاستئماني للتبرعات الذي يجري إنشاؤه حاليا في إطار خطة عمل فيينا على معالجة هذا القصور المؤسسي، فضلا عن تلبية الاحتياجات الطبية للمرضى المتضررين من الأنشطة النووية واتخاذ إجراءات إصلاح بيئي.

باسم شعبنا الذي لحقه الضرر، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية إلى تقديم الدعم المحدد الأهداف للمتضررين ولأنشطة التطهير الإشعاعي في الجزيرة.

في عام 2021، دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية حيز النفاذ. يسرنا أن نكون نصيرا قويا للمعاهدة، بما في ذلك أحكامها الإنسانية المتعلقة بمساعدة الضحايا، والإصلاح البيئي، والتعاون والمساعدة الدوليين. ويسرنا أيضا أن نتولى قيادة الفريق العامل بين الدورات المعني بتلك الأحكام الإنسانية بالتعاون مع كازاخستان. ونشجع جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على اتفاقية معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك.

تسلم كيريباس بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل كلا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال المحظورات المنصوص عليها في المادة الأولى،

فضلا عن الأحكام الإنسانية الواردة في المادتين السادسة والسابعة. وتوفر معاهدة حظر الأسلحة النووية وسيلة للدول المتضررة كي تسعى إلى التماس العدالة على المستوى الدولي فيما يتعلق بالتجارب النووية.

نؤمن بقوة بأنه ينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تلتزم بتقديم الدعم والمساعدة اللازمين للشعوب المتضررة من استخدام تلك الدول للأسلحة النووية وتجريبها. وهي الخطوة المنطقية التالية فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة.

في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2023، دعا وفدي الدول الأطراف الأخرى إلى تأييد النصوص التي تشير إلى مساعدة الضحايا، والإصلاح البيئي، والتعاون والمساعدة الدوليين. كما دافعنا بقوة عن ضرورة قيام المجتمع الدولي بزيارة مواقع التجارب السابقة والتواصل مع المجتمعات المتضررة لاستيعاب الأثر الإنساني والبيئي لتلك الأسلحة على نحو كامل. وتشكل الزيارات الدولية لمواقع الاختبار تجربة تعليمية للشباب من جميع أنحاء العالم.

سنواصل ارتفاع الأصوات، ولا سيما أصوات الشباب من المجتمعات المحلية المتضررة، وتشجيع شباب منطقة المحيط الهادئ على التعبير عما يجول في خواطرهم تجاه الأسلحة النووية. إنهم غالبا ما يعبرون عن آرائهم من خلال الفنون. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سرورنا أننا شاركنا في رعاية معرض فني ضم لوحات رسمها شباب منطقة المحيط الهادئ، أثناء اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2023 في فيينا، مع جمهوريتي جزر مارشال وكازاخستان، فضلا عن مبادرة مارشال التعليمية، ومؤسسة السلام في العصر النووي ومبادرتها للشباب "عكس الاتجاه". يحدونا الأمل في أن نغير موقع المؤشر، وبالتعاون مع ممثلي الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب، ونوجه المجتمع الدولي نحو دعم عالم سلمي ومستدام خالٍ من الأسلحة النووية.

بينما نحتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، فإن كيريباس ملتزمة بعرض قصص الناجين في جميع منتديات الأمم المتحدة، بما في ذلك الدورة المقبلة للجنة الأولى للجمعية العامة، والاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، واللجنة التحضيرية لعام 2024 لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026.

السيد برترهوفر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة على إعطائي الكلمة وعلى دعوتها إلى عقد هذا الاجتماع العام التذكاري المهم اليوم.

تؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل هولندا باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

لقد مر ثمانية وسبعون عاما منذ أول تجربة للأسلحة النووية في صحراء نيو مكسيكو، وهي حقيقة استحضرتها أذهان الناس في الآونة الأخيرة بسبب نجاح فيلم أوبنهايمر. تشير دراسات جديدة أن عواقب الإشعاع المشع لتلك التجارب الأولى كان وقعها أشد وطأة وأوسع انتشارا وأكثر خطورة من حيث تأثيرها على صحة المدنيين مما تم الاعتراف به في البداية. وكما ندرك جيدا اليوم، فإن العواقب الإنسانية لهذه التفجيرات يمكن أن تكون كارثية وتسبب معاناة لا يمكن تصورها، مع قد تنطوي عليه من تداعيات عالمية كارثية.

أصبحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا أساسيا في الإطار العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بما تفرضه من حظر على تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى في جميع أنحاء العالم. ولذا تؤكد النمسا من جديد ثقتها الكاملة في المعاهدة وفي منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونشيد بالمنظمة على عملها الدؤوب لإنهاء تجارب الأسلحة النووية. ونفخر باستضافة هذه المنظمة وموظفيها المتفانين في فيينا. ونرحب بالمبادرات الناجحة للأمين التنفيذي فلويد التي تهدف إلى النهوض بعمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك بالتصديقات عليها، التي كان أحدثها تصديق جزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا وغينيا الاستوائية. وسنواصل دعم تلك الجهود بفاعلية.

تؤكد النمسا من جديد أنه يتعين التمسك بالقاعدة المناهضة للتجارب النووية، كما يرد في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعهدت به الدول الموقعة والمصدقة عليها. تنظر بعض الدول في سحب تصديقها وهو ما يؤدي إلى نتائج عكسية ويثير قلقا عميقا. تؤدي منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دورا جوهريا في بناء الثقة وتعزيز القاعدة المناهضة للتجارب النووية بما لها من قدرات مستقلة وموثوق بها للتحقق من احترام الدول للقاعدة من خلال نظامها الدولي للرصد ومركز البيانات الدولي. كذلك يكفل نظام الرصد، بوصفه عنصرا مهما لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ألا يمر أي تفجير نووي في جميع أنحاء العالم بدون رصده، سواء جرى تحت الأرض أو في الغلاف الجوي أو المحيطات أو الفضاء الخارجي، في الوقت نفسه يوفر النظام بيانات قيمة للتطبيقات المدنية.

يمنحنا نظام الرصد أيضا الثقة في قدرتنا على رصد أي تجارب جديدة تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، البلد الوحيد الذي أجرى تجارب للأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين، وهو ما ندينه بأشد العبارات الممكنة. وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكنها مطلقا الحصول على مركز دولة حائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل في مآل الأمر لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن التي تقضي بامتناعها عن إجراء التجارب النووية وعمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ما برحنا ندعو جميع الشركاء المعنيين إلى العمل على وجه الاستعجال لبناء السلام والأمن المستدامين من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

لقد انقضى عام آخر ومع ذلك لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وبعبارة أخرى، لم يصبح بعد النظام فعالا وعمليا بالكامل. ولذلك، تدعو النمسا جميع الدول المتبقية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2 التي تحول دون دخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون مزيد من التأخير أو الشروط المسبقة. إنه أمر مهم جدا للأمن العالمي في وقت يجري فيه عكس مسار التقدم والاتفاقات والالتزامات المهمة الأخرى بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، والتهديد صراحة باستخدام السلاح النووي، وتحديث الترسانات النووية أو توسيع نطاقها. يجب أن نتجنب الدخول في سباق تسلح نووي جديد، وقد يكون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ عاملا مهما في الحيلولة دون ذلك.

بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ثمة قاعدة تكميلية ضد اختبار الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى دخلت الآن حيز النفاذ القانوني، وهي بطبيعة الحال معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتوجد حاليا 92 دولة موقعة و 68 دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي معاهدة تكمل وتعزز معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويتجلى هذا التكامل في سعي عديد من الدول الأطراف الجديدة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التصديق عليها وفي الوقت نفسه على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وكما تعهدت الدول الأطراف في المعاهدة في اجتماعها الأول الذي عُقد في حزيران/يونيه 2022 في فيينا، فإنها ما فتئت تعالج الضرر الناجم عن استخدام الأسلحة النووية وتجريبها، وتؤيد جميع التدابير الرامية إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ندعو جميع الدول إلى المشاركة بفعالية في معاهدة حظر الأسلحة النووية، بما في ذلك أثناء اجتماع الدول الأطراف الثاني الذي سيعقد في نيويورك، وأن تصدق عليها.

لقد زاد اليوم خطر التفجيرات النووية عما كان عليه منذ عقود، وحتى عما كان عليه خلال الحرب الباردة. إن عقارب ساعة يوم القيامة تشير إلى 90 ثانية قبل منتصف الليل. يجب أن نعمل بشكل جماعي لكفالة ألا يضطر أحد إلى العيش في خوف من هذه التفجيرات. ومما يمكن أن يساعدنا على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لذلك، أؤكد مرة أخرى التزام النمسا بالعمل على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالميتها، وأهيب بجميع الدول الأطراف العمل معا لتحقيق تلك الغاية. وفي وقت يتعرض فيه القانون الدولي ومبادئ التعاون المتعدد الأطراف لضغوط متزايدة، يصبح من الضروري الدفاع عن المعاهدات والمؤسسات الضرورية لأمننا الجماعي والتي تدعم جهودنا لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، من قبيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في هذا الاجتماع التذكاري صباح هذا اليوم. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين عصر هذا اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.